

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية
بالتحتمات والتهاليل تأليف اعلم العلماء
افضل الفضلاء السيد الشريف
السيد محمد عابد بن عليه
رحمة ارحم الراحمين
امين

صـورة ماكتبه سيدنا المؤلف رحمه الله تعالى على نسخته التي بخطه
الشريف بيان عدد الكتب التي جمعت منها هذه الرسالة سوى التي
راجعها ولم انقل عنها اسردها هنا وان كنت عزوت كل مسألة الى محلها
ليزدا الواقف عليها ثقة بذكر مجموعتها وقد ناقت على خمسين كتابا وهي
شرح البخاري للعيني شرح مجمع الآثار شرح الكنز للزيلعي شرحه
لابن نجيم شرحه للمقدسي شرح الجمع لابن ملك معراج الدراية
فتح القدير الدر المختار شرح الوهبانية لابن التيمونة والمصنف الذخيرة
البرهانية الظهيرية الولوالجية الخاتمة الخلاصة البرازية الفنية
خزانة الفتاوى المختصر منقى الفتاوى فتاوى العلامة قاسم انفع الوسائل
تأنا خاتمة الشرنبلالية بلوغ الارب للشرنبلالي التبيان للنووي حاشية
الرملي على البحر جامع الفتاوى الطريقة المحمدية شرح الاستاذ
عبد الغني تبين المحارم نور العين هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك
مجموعة فتاوى لابن حجر شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا اباظ النائمين
للبركوي الهداية الكنز الجمع المختار مواهب الرحمن الملتقى الابيضاح
للوقاية التنوير الغاموس الفتاوى الخيرية شرح الغاية الخطيب
الشربيني شرح الاشياء للبري حاشية المنتهى شرح الملتقى للباقاني
لجوهرة شرح القدوري للحدادي شرح الطريقة المحمدية لرجب
افندي الاختيار شرح المختار

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية
بالتحفات والتهاليل تأليف اعلم العلماء
افضل الفضلاء السيد الشريف
السيد محمد عابد بن عليه
رحمة ارحم الراحمين
امين

صـورة ماكتبه سيدنا المؤلف رحمه الله تعالى على نسخة التي بخطه
الشريف يان عدد الكتب التي جمعت منها هذه الرسالة سوى التي
راجعتها ولم انقل عنها اسردها هنا وان كنت عزوت كل مسألة الى محلها
ليزدا الواقف عليها ثقة بذكر مجموعتها وقد نافقت على حسين كتابا وهي
شرح البخاري للعيني شرح مجمع الآثار شرح الكنز للزيلعي شرحه
لابن نجيم شرحه للمقدسي شرح المجمع لابن ملك معراج الدراية
فتح القدير الدر المختار شرح الوهبانية لابن الشحنة والمصنف الذخيرة
البرهانية الظهيرية الولوالجية الخاتمة الخلاصة البرازية القنية
خزانة الفتاوى المختصر متقى الفتاوى فتاوى العلامة قاسم انفع الوسائل
تأنارخانية الشرنبلالية بلوغ الارب للشرنبلالي التبيان للنووي حاشية
الرملي على البحر جامع الفتاوى الطريقة المحمدية شرحه الاستاذ
عبد الغني تبين المحارم نور العين هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك
مجموعة فتاوى لابن حجر شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا ابقاظ الثائمين
للبركوي الهداية للكنز المجمع المختار مواهب الرحمن الملتقى الابيضاح
للوقاية التنوير القاموس الفتاوى الخيرية شرح الغاية الخطيب
الشريني شرح الاشياء للبري حاشية المنتهى شرح الملتقى للباقي
لجوهرة شرح القدوري للحدادي شرح الطريقة المحمدية لرجب
افندي الاختيار شرح المختار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سلك بعباده المؤمنين السبيل الأقوى واحلّهم في الرتبة
 القصوى * والزهم كلمة التقوى * والصلاة والسلام على
 المرسل رحمة للعالمين * وقدوة للعالمين والعاملين وعلى آله واصحابه الذين
 بذلوا نفوسهم لمرضاته * وأوضحوا السبيل لمن رام تقوى الله حق تقاته
 وعبدوا الله مخلصين له الدين * وبذلوا النصيحة لعامة المؤمنين * ولم
 يأخذوا على ذلك اجرا ولا عوضا * ولم يشركوا بعبادة ربهم احدا * ولم
 يطلبوا عرضا ولا غرضا * وعلى سائر الأئمة * هداة هذه الأمة * الذين
 حازوا من هذا القسم اوفر نصيب * وقام منهم على كل غصن من
 اغصان الشريعة عندليب * وعلى كل منبر من منابر التوحيد
 خطيب * فاعيش في ساحتهم عيش خصب * مذبذبا بالمعروف والمنكر
 وجاهدوا في الله الجهاد الاكبر * ولم تأخذهم فيه لومة لائم * ولا سطوة
 ملك جبار قاصم * ولم يداهنوا في الدين * ولم يكفوا الحق المين * بل
 ارشدوا واخلصوا لله في الطاعات * وامنوا وعملوا الصالحات * وتواصوا
 بالحق وتواصوا بالصبر * ففازوا بعز النصر * وجزيل الاجر (اما بعد)
 فيقول محمد امين * الشهير بابن عابدin * الماتريدي الحنفي * منيح اللطف
 الحنفي * والخبر الوفي * والبر الحفي * لما وقع في دمشق وغيرها الطاعون
 العام عام تسعة وعشرين ومائتين والف وقبله بعام * رابت الناس
 مقبلين على الوصية بالختمات والتهاليل * مع اعتقادهم بانها من اعظم
 ما يقرب به الى الله الجليل * وكان من سابق لي في ذلك شبهة قوية
 بناء على قواعد اثمتا الحنفية * فاردت ان اتيه عليها وان لم يجد نفعا
 (اعلى)

لعلمي بان مغاير المؤلف منكر طبعاً * ولكن كثيراً من المسائل
لا تكاد تجد عنها من مسائل * وقد بينها الأئمة الأوائل * وأبدوها
بالحجج والدلائل * خدمة لصاحب الشرع الشريف * واعتناء
بقدره العلى المنيف * ورغبة مما ورد في الكتابان * ورغبة فيما أعد لأهل
البيان * ولم آت بشئ بدون مستند * ولم استند إلا لنقل صحيح معتمد
فاقسم بالله العظيم على من رأى ما أقول * واطلع على ما سطرته من
النقول * ان ينظر بعين الانصاف * ويجانب سبيل الاعتساف * ويعيد
النظر مرة بعد مرة * ويكرر الفكر كرة بعد كرة * ويلاحظ انه موقوف
لحساب * مسئول عن الجواب * كيلا يصده الطمع في الدنيا القانية
عما ينفعه في الآخرة الباقية * وان ينظر لما قبل لا لمن قال * وان يعرف
الرجال بالحق لا الحق بالرجال * فان رآه صواباً فليذعن * والا فليدال
على ما يدعيه وليبرهن * بنقل صالح لمعارضه ما أقول * ولما اثبتته من
صريح النقول * ولا يقتصر على ان ذلك مشتهر معروف * فكم من
منكر مألوف * والعرف الطاسري ليس من الحجج الاربعة الشرعية
فإياك ان خالف الأدلة العقلية والعقلية * واتى ورى شاهد مرید
اظهار الحكم الشرعي * والخروج من عهد اداء الواجب المرعى * ولم ارد
تقييد فعل احد بعينه * ولا اظهار زيفه وشبهه * فن ظن بي خلاف
ذلك او نال مني * فقد جعلت ربه خصماً عني * والى الله مرجعنا
والموقف يجمعنا * على اني لم آت بشئ لم اسبق اليه * ولم ينبه احد
عليه * بل وجدت لي قدوة هو اجل امام «١» * قد سبقتني الى ذلك بمئين
من الاعوام * وهو الذي حرك لي همة تقاعدت منذ زمان * عن اظهار
ذلك مخافة ان الفكر قد خان * ولما جددت العزم تواردت لي على ذلك

«١» هو الامام العلامة الشيخ محمد البركوى صاحب الطريقة الحمديه
وغيرها من المؤلفات السنية منه

الادلة * فانضح الحق وضوح الشمس حيث لا في السماء علة * وجعت هذه الرسالة * وحررت هذه المقالة * فجأت بحمد الله تعالى قرّة العين قاريها وندرة لتاج داريها (ووسمتها بشفاء العليل * وبل الغليل * في حكم الوصية بالخنعات والتهليل) صانها الله تعالى عن حسود يصده حسده عن الانصاف وعن بعيد عن قبول الحق والاذعان به والاعتراف * وجعلها ذخرا لي يوم الناد * وسؤال الخالق عن حقوق الحق والعباد * وعليه اعتمادى * والى كرمه استنادى * وهو ملجأى ومأوى * ومقصدى ومسئولى * في ان يحفظنى من الخطأ والخال * ويلهمنى حجتى عند حلول الاجل * وقد رتبها على مقدمة وفصلين ومقصد وخاتمة * وتمة لبعض فروع مهمة فاقول (المقدمة) في دلائل بجواز اخذ الاجرة على الطاعة وعدمه وما فيه من الاختلاف ذكر الامام البخارى في كتابه الجامع الصحيح باب ما يعطى في الرقبة على احياء العرب بفاتحة الكتاب وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وقال الشعبي لا يشترط المعلم الا ان يعطى شيئا فيقبله وقال الحكم لم اسمع احدا كره اجر المعلم واعطى الحسن عشرة دراهم ثم ذكر بسنده حديث الرهط الذين نزّلوا على حى فلم يرضى بفوهم فلدغ سيدهم فطلبوا من الرهط فقال بعضهم نعم والله انى لا ارقى ولكن والله لقد استضعفناكم فلم ترضى فونافنا انا ابراق لكم حتى تجمعوا لوانا جمعنا فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقراء الحمد لله رب العالمين فكانوا نشط من عقال فانطلق يمشى وما به قلبه اى علة وفيه انه عليه الصلاة والسلام اقرهم وقال قد اصابتهم اقسعوا واضربوا الى معكم سهما (وذكر) شارحه العلامة محمود العيني انه قد اختلف في اخذ الاجر على الرقبة بالفاتحة وفي اخذه على التعليم فاجازه عطاء وابو قلابنة وهو قول مالك والشافعى واحمد وابو ثور ونقله القرطبي عن ابى حنيفة في الرقبة وهو قول اسحاق (وكره)



وكره الزهري تعاليم القرآن بالاجر وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز
ان يأخذ على تعليم القرآن * وقال الحاسك من اصحابنا في كتابه الكافي
ولا يجوز ان يستأجر رجلا ان يعلم اولاده القرآن والفقه والفرائض
او يؤتممهم في رمضان او يؤذن * وفي خلاصة الفتاوى ناقلا عن الاصل
لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير
والحج والغزو يعني لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز به اخذ الشافعي
ونصير وعصام وابو نصر الفقيه وابو الليث رحيم الله تعالى * والاصل
الذي بنى عليه حرمة الاستيجار على هذه الاشياء ان كل طاعة يختص
بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليها لان هذه الاشياء طاعة وقربة تقع
عن العاقل قال الله تعالى (وان ايس الانسان الاماسعي) فلا يجوز
اخذ الاجرة كالصوم والصلاة واحتجوا على ذلك باحاديث منها
مارواه احمد في مسنده عن عبد الرحمن بن شبل يسمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول (اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغفلوا
فيه ولا تستكثروا به) ورواه اسحاق بن راهويه ايضا في مسنده وابن
ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ومن طريق عبد الرزاق رواه عبد
ابن حنيد وابو يعلى الموصلي والطبراني * ومنها مارواه البراء في مسنده
عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا نحوه * ومنها حديث رواه ابو داود
من حديث المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة عن الاسود بن ثعلبة عن
عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال علمت ناسا من اهل الصفة
القرآن فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ايست بمال وارمى بها في سبيل
الله فسالته النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال (ان اردت ان بطوقك
الله طوقا من نار فاقبلها) ورواه ابن ماجة والحاكم في المستدرک وقال
صحيح الاسناد ولم يخرجها واخرجه ابو داود من طريق آخر * ومنها
مارواه ابن ماجة من حديث عطية الكلاعي عن ابي بن كعب رضى
الله عنه قال علمت رجلا القرآن فاهدى الى قوسا فذكرت ذلك للنبي

صلى الله عليه وسلم فقال (ان اخذتها اخذت قوسا من نار) قال فردتها
ومنها مارواه البيهقي في شعب الايمان من حديث سليمان بن بريدة عن
ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قرأ القرآن ياكل به
اناس جاء يوم القيمة ووجهه عظيمة ليس عليه لحم * ومنها مارواه الترمذى
من حديث عمران بن حصين يرفعوا قرأوا القرآن وسلموا الله به فان
من بعدكم قوم يفرؤن القرآن يسألون الناس * وذكر ابن بطال من
حديث حماد بن سلمة عن ابي جرهم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه
قلت يا رسول الله ما تقول فى المعلمين قال (اجرهم حرام) وذكر ابن الجوزى
من حديث ابن عباس مرفوعا لا تسأجروا المعلمين وهذا غير صحيح وفى
اسناده احمد بن عبد الله الهروى * وهذه الاحاديث وان كان فى
بعضها مقال لكنه يؤكدها بعضها ولا سيما حديث القوس فانه صحيح
كما ذكرنا واذا تعارض نصان احدهما مبيح والاخر محرم يدل على النسخ
كما نذكره * واجاب ابن الجوزى ناقلنا عن اصحابه (اى اصحاب مذهب
من الخنابلة) عن حديث الباب بثلاثة اجوبة (احدها ان القوم كانوا كفارا
فجاز اخذ اموالهم) (والثانى ان حق الضيف واجب ولم يضيفوهم) (والثالث
ان الرقية ليست بقرية محضة فجاز اخذ الاجرة عليها * وقال القرطبي
ولا نسلم ان جواز اخذ الاجرة فى الرقى يدل على جواز التعليم بالاجر * وقال بعض
اصحابنا ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله يعنى
اذا رقيتم به وحل بعضهم الاجر فيه على الثواب وبعضهم ادعى نسخا بالاحاديث
المذكورة واعترض بأنه اثبات النسخ بالاحتمال وهو مردود * قلت الذى
ادعى النسخ انما قال الحديث يحتمل الاباحة والاحاديث المذكورة تمنع
الاباحة قطعا والنسخ هو الحظر بعد الاباحة لانها اصل « ١ » فى كل

« ١ » فيه ان الكلام فى الاباحة الثابتة بدليل خاص لا بالاصل فيحتاج الى اثبات
تقدم المبيح على الحاضر حتى يثبت النسخ ويحجب بما قرره الاصوليون
بانه يحمل على تأخر الحاضر عن المبيح لئلا يتعدد النسخ للاباحة الاصلية ١
(شى)

شئ فاذا طرأ المحظر دل على النسخ بلا شك * وقال بعضهم
 الاحاديث المذكورة ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الاحاديث
 الصحيحة * قلت لانسلم ذلك فان حديث القوس صحيح وفيه الوعيد الشديد
 وقال الضحاوي ويجوز الاجر على الرقي وان كان يدخل في بعضه القرآن
 لانه ليس على الناس ان يرقى بعضهم بعضا وتعليم الناس بعضهم بعضا
 القرآن واجب لان في ذلك التبليغ عن الله تعالى انتهى كلام العيني
 ملخصا (اقول) وقد عقد الامام الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 الاستبصار على تعليم القرآن بابا في كتابه مجمع الآثار وذكر فيه الادلة
 من الثمانيين وكذا شارحه الامام ابو الفضل ابن نصر الدهستاني
 وذكر من جملة الادلة لنا بسنده الى عثمان ابن ابي العاص رضى الله
 تعالى عنه انه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (اخذ مؤذنا
 لياخذ على اذنه اجرا) قال فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان
 بالاجر * ثم ذكر بسنده الى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان رجلا قال
 له انى احبك في الله فقال له ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لكنى ابغضك
 في الله لانك تبغى في اذنانك اجرا او تأخذ على الاذان اجرا * قال فقد ثبت
 بما ذكرناه كراهية الاجرة على الاذان والاستجماع على تعليم القرآن كذلك وقال
 واوان رجلا استأجر رجلا ليصلى على ولي له قد مات لم يجز ذلك لانه استأجره على

٢ بالخاطر ثم نسخ الخاطر بالبيع ولكن فيه كلام يعلم من التلويح وحواشيه
 والاحسن ان يجاب بانه لما وجب ترجيح المحرم على المباح وثبت صحتها
 لزم الحكم بتقدم المباح فنسخ ترجيح المحرم حكمه وان لم يعلم النسخ
 نظيرة ان المقارنة في التخصيص شرط لكن ذلك في التخصيص في نفس
 الامر اما اذا تعارض خاص وعام يجمع بتخصيص العام به فاذا وجب
 حمله على ذلك تضمن الحكم مناباته كان مقارنا او بانه ليس بمخصص اول
 كما قرره في التحرير وشهادات فتح القدير منه

ان بفعل ما عليه ان يفعله فكذلك تعليم القرآن فالاجارة باطلة لان الاجارات
انما تجوز وتلك بها الابدال فيما يفعله المستأجرون للمستأجرين * والآثار الاول
(اي التي استدلت بها الشافعي على جواز التعليم) لم يكن الجعل المذكور فيها على
تعليم القرآن وانما كان على الرقي التي لم يقصد بالاستيجار عليها الى القرآن * الى
ان قال ومن استجمل جملا على عمل يفعله فيما افترض الله تعالى عليه عمله
فذلك عليه حرام لانه انما يفعله لنفسه ليؤدي به فرضا عليه ومن استجمل
جملا على عمل يفعله لغيره من رقية او غيرها وان كانت بقرآن او علاج
او بما اشبه ذلك فذلك جائز والاستجمل عليه حلال فيصح بما ذكرنا
ما قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب من النهي
ومن الاباحة ولا يتضاد ذلك فبتنا في وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد رحمة الله تعالى عليهم انتهى * والمراد بالكرهية عدم
الجواز وعدم الصحة كما صرح به في الهداية وغيرها ولذا قال هنا
فالاجارة باطلة * والمراد بقوله من رقية او غيرها اي من الاعمال التي
يعملها لغيره وليست بطاعة يراد بها الثواب بدليل جعله مقابلا لما ذكره
قبله من عدم الجواز في الاذان والتعليم وما افترضه الله تعالى والالزم
التناقض في كلام هذا الامام الجليل لان قوله او غيرها او حل على
ما عدا الرقية من الاعمال مطلقا تشمل الاذان ونحوه وتشمل ايضا نحو
الحج والعمرة والاعتكاف والصوم والصلاة الغير الواجبات مع انه لا قائل
يجوز اخذ المال على شيء منها لامن المتقدمين ولا من المتأخرين ولزم
بقاء التناهي بين الآثار مع ان مراده التوفيق والجمع بينها ولزم مخالفته
لعبارات المنون والشروح والفتاوى الاتي نقلها وتشمل التلاوة المجردة
مع تصريح المشايخ بعدم جواز اخذ المال عليها كما سيأتي * فحاصل كلامه
انه او عمل لغيره عملا ليس بطاعة كرقية ملدوغ ونحوها من بناء
دار او خباطة ثوب وامثال ذلك يجوز اخذ المال عليه وان كانت
الرقية بقراءة قرآن او علاج غيره كوضع ترياق او بما اشبه ذلك لان
(ذلك)

ذلك لبس المراد منه القربة والثواب بخلاف الاذان والتعليم وغيرها
 من الطاعات فإنه لا يجوز اخذ المال على شيء منه وهذا مذهب أئمتنا
 الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد * ومما يدل على ما قلنا قطعا
 قول الهداية الاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار
 عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به
 الى آخره * فقد صرح بطلان الاستنجار على كل طاعة عندنا وسنرد
 عليك القول المتظاهرة في ذلك بحيث لا تبقى شبهة لحائر * ولا حاجة لمكابرة
 وفي معراج الدراية شرح الهداية ونص احمد رحمه الله تعالى مثل قولنا
 وبقولنا قال عطاء والضحاك والزهرى والحسن وابن سيرين وطاووس
 والشعبي والنخعي ثم اطال في الاستدلال (تنبيه) ثم اعلم ان الحكم عندنا
 كذلك في كل فعل هو طاعة وان لم تكن واجبة كما علم مما مر عن
 الكافي والخلاصة وغيرها والوجه العام ان القربة متى حصلت وقعت
 عن الفاعل لا غيره ولهذا تعتبر اهلية الفاعل ونيتة لنية الأمر ولو
 انتقل فعله الى الأمر لشروط نية الأمر واهليته كما في الزكاة
 حتى لو كان المأثور كافرا يصح اداء الزكاة منه عن المسلم فيمكن الاجر
 على عمل نفسه لا المستأجر * فصل * جيع ما قدمناه هو مذهب
 أئمتنا الثلاثة ومن تبعهم من مشايخ المذهب المتقدمين * وحاصله منع
 الاستنجار والجمالة على شيء من الطاعات سواء كانت واجبة او لا
 كالاذان ونحوه وانما جاز الاستنجار على الزقية ولو كانت بالقرآن لانها لم
 تفعل قربة لله تعالى بل للتداوى فهي كصناعة الطب وغيرها من
 الصنائع والمحدث الصريح الوارد في ذلك وعليه يعمل ماورد مما
 يوهم الجواز مطلقا توفيقا بين الأدلة ان لم نقل بالنسخ كما مر بيانه فلا
 يناق اطلاق عدم الجواز عند أئمتنا المتقدمين (لكن) بعض المتأخرين استثنى
 في زمانه الاستنجار على تعليم القرآن (قال) في كتاب الكراهية من
 الخلاصة ولا بأس بأخذ الاجرة لتعليم القرآن في زماننا قال الفقيه ابو

الليث رحمه الله تعالى كنت افتي بثلاثة فرجعت عنها افتي (ان لا يحل اخذ
 الاجرة على تعليم القرآن) وانه لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان (وانه لا ينبغي
 للعالم ان يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل تحرزا عن ضياع تعلم القرآن
 والحاجة الخلق ولجمل اهل الرستاق (وقال) الامام قاضي خان في فتاواه
 ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة اى على تعليم القرآن حتى حكى عن محمد بن
 سلام رحمه الله تعالى انه قال اقضى بتسمير باب الوالد لاجرة المعلم الى آخر ما قال
 (واقصر) عليه ايضا في مواهب الرحمن حيث قال فيما لا يجوز اخذ
 الاجرة عليه والحج والاذان والامامة وتعليم الفقه والفتوى اليوم على
 جوازه تعليم القرآن انتهى (وفي) الهداية ولا الاستيئجار على الاذان
 والحج وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى
 استحسنوا الاستيئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التوائى في الامور
 الدينية في الامتناع تضبيع حفظ القرآن وعليه الفتوى (وقال)
 في متن الكنز بعد ذكره عدم الجواز فيما مر والفتوى اليوم على جواز
 الاستيئجار لتعليم القرآن وهكذا في غير ما كتاب من الكتب المعتمدة في
 المذهب (وزاد) عليه في مختصر الوقاية حيث قال ولا نصح الاذان
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه الى ان قال وبفتى اليوم بصحتها
 لتعليم القرآن والفقه * وهكذا عبارة الاصلاح * وزاد في الجمع فقال
 ولا على الطاعات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه وقيل
 يفتى بجوازه على التعليم والامامة والفقه * وفي متن المختار وقيل
 يجوز على التعليم والامامة في زماننا وعليه الفتوى * وهكذا في متن
 الملتقى ودرر البحار * وزاد بعضهم الإقامة وبعضهم الوعظ * قال في تنوير
 الابصار وبفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان
 ويجبر المستأجر على دفع ما قبل ويحبس به وعلى دفع الحلو المرسومة
 انتهى * وفي الفتاوى البرازية الاستيئجار على الطاعات كتعليم القرآن
 والفقه والتدريس والوعظ لا يجوز اى لا يجب الاجر واهل المدينة
 (طيب)

طيب الله تعالى ساكنها جوزوه وبه اخذ الامام الشافعي * قال في المحيط
ومشايخ بلخ على الجواز * وقال الامام الفضلي والمتأخرون على جوازه
ثم قال وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستنجار على تعليم القرآن
واخذ الاجرة عليه لوجود العطية من بيت المال مع الرغبة في امور
الدين وفي زماننا انقطعت وبغنى بالرغبة التعليم والاحسان الى المعلمين بلا
اجرة فلما اشتغلوا بالتعليم بلا اجر مع الحاجة الى المعاش اضاعوا وتعطلت
المصالح فقلنا بما قالوا وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب
قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام
والمؤذن عن المعاش * وقال المسرخسي واجمعوا على ان الاجارة على
تعليم الفقه باطله انتهى * وجزم بهذا القول اعني قول ابن الفضل في
الفتاوى الظهيرية وذكر بعده كلام الامام المسرخسي * ونقل الشرنبلالي
عن قاضي خان مثله * وقال في الخلاصة في الفصل الاول من كتاب
الصلاة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا
فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
يطيب له ولا يكون اجرا انتهى * والظاهر انه مبني على قول ابن الفضل
من تخصيص الجواز بتعليم القرآن وظاهر كلام الهداية والمواهب
وغيرهما ترجيحه حيث اقتصر على كفا قدمناه فانه وان كان مفهوم
لقب فقد صرحوا في كتب الاصول ان مفاهيم الكتب معتبرة ولا ينافيه
تصريح غيرهم بما مر من غير التعليم من نحو الاذان والامامة والاقامة
لان ذلك ترجيح منهم لخلاف قول هؤلاء (فان قلت) فليحمل كلام
الهداية ونحوها على كلام غيرهم (قلت) لا يصح ذلك فانهم بعد
ما صرحوا بانه لا يجوز على التعليم والاذان والامامة ونحوها قالوا القتوى
اليوم على جوازه لتعليم القرآن فاستثنوا التعليم وابقوا ما عداه على الحظر
وابضا فانك قد سمعت قول الفضلي بخلاف الامام والمؤذن فالظاهر انه
اختيار لقوله كما قلنا وما يدل عليه قول الامام المسرخسي وبقية قاضي

خان واجهوا على ان الاجارة على تعليم الفقه باطلة (فان قلت) يرد دعوى
الاجماع ما حكيت به عن المجمع وغيره من جوازها على تعليم الفقه (قلت)
السرخسي متقدم في الزمان على صاحب المجمع فالظاهر انه حكى الاجماع
عن سلفه وان فرض ان احدا ممن تقدمه قال بجوازه بحساب بانه لم
يعبر قوله (فان قلت) يمكن ان يكون مبني على مذهب المتقدمين (قلت)
هو خلاف ما فهمه اصحاب الفتاوى كالحائبة والبرازية والظهيرية فانهم
ذكروه في ضمن كلام المتأخرين (فان قلت) قول البرازية المتقدم ومشايخ
بلخ على الجواز مطلق فظاهره انهم قائلون بجواز ما ذكره قبله وهم
متقدمون على السرخسي في الزمان (قلت) نعم ظاهره ذلك
واكن الامام السرخسي من كبار أئمتنا وهو اعرف من البرازي وغيره
بلا شك ولا شبهة بما قاله البلخيون خصوصا وقد اقره قاضي خان وغيره
وتأيد بما قاله الفضلي وما اقتصر عليه في الهداية والكنز والمواهب مما هو
العمدة في المذهب * والخاص من هذا « ١ » ان الامام السرخسي فهم من
كلام البلخين المقتنين خلاف ما عليه المتقدمون انهم لم يجوزوه على تعليم
الفقه لحكايته الاجماع على ما فهمه صحيحة ومن اجازه عليه وعلى الامامة

« ١ » الامام السرخسي هو صاحب المبسوط املاه من حفظه في السجن
قال سيدي العارف عبد الغني النابلسي في شرحه على المنظومة المحببة
صاحب المبسوط هو الامام شمس الأئمة السرخسي احد الفحول
الكبار اصحاب الفنون املا المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا وهو في السجن
بأوزجند حبس بسبب كلمة كان فيها من الناصحين لتكون له ذخرا الى يوم
الدين وقد صرح بالحبس في آخر العبادات من المبسوط بقوله املاه
المحبوس عن الجمع والجماعات وفي آخر الطلاق املاه المحبوس عن الاطلاق
المبتلى بوحشة الفراق * مصليا على صاحب البراق * وفي آخر الاعتاق وآخر
الاقرار نحو ذلك توفي رحمه الله تعالى في حدود سنة تسعين واربعمائة اه
وذكر في البحر من باب العدة حكاية عنه لطيفة وسبب حبسه منه
(والاذان)

والاذان فهم خلافه او هو افتاء منهم بذلك قياسا على ما قاله البخاريون وهذا اقرب كما سيأتى ما يوضحه هذا ما ظهر لي من التوفيق * نعم مشى العلامة الشرنبلالي «١» على الثانى حيث قال فى رسالته بلوغ الارب لذوى القرب وتعليل ما تقدم من ان الاذان والامامة لا يشغل عن المعاش غير مسلم فان تقييد المؤذن بالاذان والتذكير فى كل وقت وطاوع المنارة فى الليل والبرد والامطار يصح به فى غاية الانحطاط وذبول الجسم وكل وقت ينتظر دخوله بمدة قبله وبعد الصلاة يشغل بالتسبيح ولا يقدر على التعطيل من القيام عليه واذية العامة له واما تعليم الفقه فليس اقوى منه فى المنع عن امر المعاش مطالعة والقاء للدرس وتعليم المتفهمة والصبر على كل طاب بحسب ما يصل الى فهمه وتكرير الالقاء والكتابة لما يحتاج اليه وتفرغ البال من طلب العبال القوت وما يحتاجون اليه لدفع الحر والبرد وما يحتاجه من شراء كتب وكتابة بالاجرة للكتاب فالامر لله العلى العظيم الواحد القهار حسبنا الله ونعم الوكيل والآن صار الامر اظهر من فلق الفجر انتهى (قلت) ووجهه ظاهر فان الضرورة تبيح ذلك * ولذا قال فى شرح المجمع المنكى اقول لما راوا ظهور التوان * فى الامور الدينية فى ذلك الاوان * وفتور همم الامراء والاقبال * فى اعطاء وظائف العلماء من المال * جوزوا استيجارهم نظرا لهم فى المال * وحذرا عن افلال اهل العلم والاخلال * فكيف يكون فى حقبتنا حال * ونظر الملوك من جلستنا حال * وضاع بالكلية ذلك المتوال * ولم يبق لهم من دون الله من وال * انتهى * وقال الامام الزيلعى عند قول الكثر والفتوى اليوم على جواز الاستيجار لتعليم القرآن وهو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ

« ١ » قوله على الثانى هو جواز الاستيجار على التعليم والامامة والاذان

والاول هو ما عليه فى الهداية وغيرها من تخصيصه بالتعليم وهو خلاف

ما قاله السرخسى منه

استحسنوا ذلك وقالوا بنى أصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفظة ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات في بيت المال وافتقار من المعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مرؤة يعينونهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن ونحرضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فتكثر حفاظ القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل ما يعلم حسبة ولا يتفرغون له ايضا فان حاجتهم تمنعهم من ذلك فلو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه لذلك ورأوه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان الا ترى ان النساء كن يخرجن الى الجماعات في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي زمان ابي بكر رضى الله تعالى عنه حتى منعن عمر رضى الله تعالى عنه واستقر الامر عليه وكان ذلك هو الصواب وقال في النهاية يفتى بجواز الاستئجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا ويجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجر قال كذا في الذخيرة انتهى كلام الزيلعي * وهو كالصريح في ان افناء البخين خاص بتعليم القرآن وان من بعدهم زاد الاذان والامامة ونحوهما بجامع الضرورة وحاجة الناس فتأيد ما قدمناه من التوفيق وما بحثه الشرنبلالي في التعليل والله تعالى اعلم (ثم اعلم) انهم حيث افتوا بجواز الاستئجار على التعليم ووجوب انتهى خصوه بما اذا ضرب له مدة لتصح الاجارة ولو لم تضرب له مدة ولا تسمية اوجبوا اجر المثل كما هو الحكم في الاجارات الفاسدة كما صرح به في البرازية وغيرها حيث قال وفتوى علمائنا على ان الاجارة ان صحت يجب المسمى وان لم تصح يجب اجر المثل ويجبر الاب على ادائها ويحبس على الخلوة المرسومة والعبدى والحيلة ان يستأجر المعلم مدة معلومة ثم يأمره بتعليم ولده انتهى * وفي الذخيرة البرهانية ومشايخ بلخ جوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب المسمى وبدون (ذكر)

ذكر المدة افتوا بوجوب اجر المثل انتهى فاعلم ذلك (فائدة) قال الحافظ
الذهبي الحسد الفاصل بين العلماء المتقدمين والمتأخرين رأس القرن
الثالث وهو الثلاثمائة انتهى فالمتقدمون من قبله والمتأخرون من
بعده ❖ فصل ❖ وحيث احطت خبرا بما قدمناه * وصار معلومك جميع
ماثلوناه * يظهر لك ان العلة في جواز الاستنجار على تعليم القراءة والفقه
والاذان و الامامة هي الضرورة واحتياج الناس الى ذلك * وان هذا
مقصود على هذه الاشياء دون ماعداها بما لا ضرورة الى الاستنجار
عليه وما قدمناه كالصرح في ذلك بحيث لا يكاد يشكره منازع * ولا يقدر
على دفعه مدافع * واصرح منه مافي الذخيرة البرهانية حيث ذكر
علة الجواز على تعليم القرآن بمثل ما قدمناه عن الزيلعي ثم قال وكذا
يفتى بجواز الاستنجار على تعليم الفقه في زماننا * والاستنجار على الاذان
والاقامة لا يجوز لانه استنجار على عمل الاجبر فيه شراكة لان المقصود
من الاذان والاقامة اداء الصلاة بجماعة بأذان واقامة وهذا النوع كما
يحصل للمستأجر يحصل للاجير وكذا الاستنجار على الحج والغزو وسائر
الطاعات لا يجوز لانه لو جاز لوجب على القاضي جبر الاجير عليها ولا وجه
اليه لان احدا لا يجبر على الطاعات وكان الشيخ الامام شمس الأئمة
الخلواتي والقاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمهما الله تعالى
لا يفتيان بجواز الاستنجار على تعليم القرآن وهكذا حكى عن الشيخ الامام
الاجل ركن الدين ابي الفضل رحمه الله تعالى وفي روضة الزندوسقي
كان شيخنا ابو محمد عبد الله الجراحي يقول في زماننا يجوز للامام
والمؤذن والمعلم اخذ الاجر انتهى مافي الذخيرة * وبه ظهر لك مافي كلام
بعضهم كالعلامة الشيخ زين بن نجيم والشيخ علا الدين حيث يطلقان
في بعض كلامهما ان المفتي به جواز الاستنجار على الطاعات عند
التأخيرين فانه ليس على اطلاقه كما ظهر لك ظهور الشمس * وزال عنه
الحق واللبس * والالجاز الاستنجار على الصلاة والصوم والواجبين وما

اظن احدا يقول بجواز ذلك (فان قلت) قد قال في الاشبه والنظار
يصح استئجار الحاج عن الغير وله اجر مثله ثم اسنده للخانية (قلت) قد
الف العلامة الشرنبلالي رسالته المنقول عنها سابقا في هذه المسئلة
ورد على صاحب الاشبهاء حيث قال واقول نص الخانية اذا استاجر
المحبوس رجلا ليخرج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات
في الحبس والاجبر اجر مثله في ظاهر الرواية انتهى * فمذا نص على انه
لا صحة لقوله في الاشبهاء بصح الاستئجار للحج ولا صحة لعزوه للخانية فانه
لم يقل في الخانية يصح استئجار الحاج عن الغير وانما قال جازت الحجة
الحج وكذا قال في المنبع ثم قال وفي المحبط وما فضل من النفقة بعد رجوعه
رده على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لاتصير ملكا
للمحاج لان الاستئجار على الطاعات لا يجوز ولكن ينفق المال على حكم
ملك الميت في الحج فاذا فرغ منه برد باقيه انتهى لان الاجارة على الحج
غير صحيحة باتفاق اثبتنا وانما جازت الحجة عن المستأجر لانه لما بطلت
الاجارة بقي الامر بالحج وقد نواه الفاعل عن الامر فصيح * وقد استشكل
كلام قاضي خان المحقق ابن الهمام وذكر ان النفقة لاتصير ملكا للمحاج
لانه لو ملكها لكان بالاستئجار وهو لا يجوز على الطاعة الى ان قال فما
في قاضي خان مشكل لاجرم ان الذي في كافي الحاكم الشهيد وله نفقة
مثله هو العبارة المحررة وزاد ايضا حها في البسوط قال وهذه النفقة
ليس مستحقة بطريق العوض بل بطريق الكتابة هذا وانما جاز الحج
عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فيكون له نفقة مثله انتهى كلام
الكامل * قلت فهذا نص الكمال على بطلان الاجارة ووافقه قاضي خان
بإشارته ولكنه اعترضه في تعبيره باجر المثل والعبارة المحررة نفقة المثل ونقل
في البحر عدم صحة الاجارة عن السببجاني * وفي المنبع اتفق العلماء على
الارزاق « ١ » والحج واختلفوا في الاجارة فمنها من حذفتها واحد ومن

« ١ » الارزاق جمع رزق وهو ما يرزقه القاضي ونحوه من بيت المال منه
(تابعهما)

تأبهما وجوزها مالك والشافعي بإجرة معلومة * والأعمال أنواع ثلاثة
ما يجوز فيه الارزاق والاجارة كبناء المساجد ونحوها وما تمتنع فيه الاجارة
دون الارزاق كالفشاء والفتيا وما اختلف في جواز الاجارة فيه دون الارزاق
كالامامة والاذان والاقامة والحج انتهى * فحسب لنا ان الاستنباط للحج
غير الاستنباط عليه والفرق بينهما قد علم بانه لا يملك النفقة بالاستنباط
ويملكها بالاجارة * وعلمنا انه لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم
وقوع الحج عن المستأجر ووقوعه عن الأمر هو ظاهر المذهب وهو
الصحيح وعن محمد انه يقع عن المأمور والأمر نواب النفقة ولكن بسقط
اصل الحج عن الأمر قال شيخ الاسلام واليه مال عامة المتأخرين وبعض
الفروع ظاهرة في هذا القول * هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي رحمه الله
فعلى وصح قاضي خان في فتاواه ظاهر المذهب ورجح في شرحه على
الجامع الصغير الثاني حيث قال وهو اقرب الى الفقه وكأن الشرنبلالي
لم ير عبارة الجامع فاعترض على ابن المهام في نقله ترجيح الثاني عن قاضي
خان بانه لم يرجحه بل رجح الاول تأمل * قلت فثبت بما قلناه عدم جواز
الاستنباط على الحج كغيره من الطاعات سوى مأمور * ومن صرح
بذلك صاحب الهداية والكنز والمجمع والمختار والوقاية وغيرهم نصوا على
ذلك في كتاب الاجارة ثم استثنوا تعليم القرآن من الطاعات وبعضهم
استثنى ايضا تعليم الفقه والامامة والاذان والاقامة كما علمت ذلك بما
نقلناه عن المتون وغيرها وهذا من اقوى الادلة على ما قلنا من ان
ما افترضوا به ليس عاما في كل طاعة بل هو خاص بما نصوا عليه مما وجد فيه
علة الضرورة والاحتياج فان الاستثناء من ادوات العموم كما تقرر في
الاصول * وحيث نصوا على ان مذهب أئمتنا الثلاثة المنع مطلقا مع
وضوح الادلة عليه واستثنى بعض المشايخ اشياء وعلاوا ذلك بالضرورة
المسوقة لمخالفة اصل المذهب كيف يسوغ للمقلد طرد ذلك والخروج
عن المذهب بالكلية من غير حاجة ضرورية * على انه لو ادعى احد

الحاق مافية ضرورة غير مانصوا عليه به فلنا ان نمنعه وان وجدت فيه العلة الا ان يكون من اهل القياس فقد نص ابن نجيم في بعض رسائله على ان القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد بعده ان يقيس مسألة على مسألة فابالك بالخروج عن المذهب فعلى المقلد اتباع المنقول واهذا لم نرا احدا قال بجواز الاستئجار على الحج بناء على ما افق به المتأخرون والا لما اعترض المحقق ابن السهام على عبارة قاضي خان ولما احتاج العلامة الشرنبلالي الى ما تحمل به من الجواب عن قاضي قان * بما عرضنا عند لعدم رواجه عند ذوي الازدهار (فان قلت) قد مر في عبارة الامام العيني عد الحج والغزو من جملة ما يجوز الاستئجار عليه (قلت) اما الحج فقد علمت الكلام فيه واما الغزو فيجوز عند الضرورة قال في سير الكثر وكره الجمل ان وجد فيئ والا لا * قال شارحه الامام الزبلي المراد به اي بالجمل ان يضرب الامام الجمل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فيكره ما شبهه ولان مال بيت المال معد لنوايب المسلمين وان لم يوجد في بيت المال شئ فلا يكره لان الحاجة الى الجهاد ملصة الى تحمل الضرر الادنى لدفع الاعلى انتهى * على ان ما يأخذه الغازي من بيت المال من الارزاق لامن الاجرة وما يأخذه من الغنيمة ملك له بعد احرازه وقسمته فليس من الاجر في شئ * نعم الجمل شبهه بالاجرة وقد علمت حكمه وليس اجرة حقيقة فنظم العيني الحج والغزو في هذا السلك غير محرر فتدبر * وقد اسمعك في هذا الفصل قول الذخيرة البرهانية وكذا الاستئجار على الحج والغزو وسائر الطاعات (فان قلت) لانسلم ان الحج مما لا ضرورة الى الاستئجار عليه ممن وجب عليه وعجز عن فعله ولا يكاد يوجد متبرع عنه بذلك (قلت) اما على ظاهر المذهب من وقوع الافعال عن الامر فليس من قبيل الاستئجار بل هو استنابة وانفاق على النائب كما مر واذا صح على هذا الوجه فاي ضرورة الى الاستئجار * واما على ما روى عن محمد رحمه (الله)

الله تعالى قال امر اظهروا لان الحج يقع على الفور والآمر ثواب الانفاق «ا»
وبه يسقط الحج عنه (وقد اظهر صحة قلنا بانقوله المعتبر * والعبارات
المحرره * عن كتب المذهب * التي فيها المدعى * وجع مانقلناه * ان
شاء الله تعالى * لا يحتمل نقضا * بل يشد بعضه بعضا * وستسمع اصبرح
من ذلك * مما تجلي به الاوهام الحوالم * وبرد المنكر قسرا للمية
وبعض بالنواجذ عليه * فإياك بعد هذا اذ رايت ما لم يحرق من العبارات
او ما خفي من الاشارات * مما قد يخاف بظاهره ما ذكرنا من النقول
عن الأئمة الفحول * الذين اليهم مفرع الفقيه * وبكلامهم مقنع للمنية
ان تطيش بك الاوهام * فان القول ما قالت حذام * والله تعالى اعلم
بالصواب * واليه المرجع والمآب * المقصد * لهذا الكلام * لتحقيق
المرام * اعلم ان العبادات انواع مالية محضة كالزكاة والعشر والكفارة
وبدنية محضة كالصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن والاذكار
ومركبة منهما كالحج فانه مالي من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب
الجزاء بارتكاب محظوراته وبدني من حيث الوقوف والطواف والسعي
كذا في شرح الكنز لفخر الدين الزيلعي * وقال الامام حافظ الدين
النسفي في الكنز النيابة تجرى في العبادات المالية عند العجز والقدرة
ولم تجر في البدنية بحال وفي المركب منها تجرى عند العجز فقط والشرط
العجز الدائم الى وقت الموت * قال الامام الزيلعي لان المقصود في المالية
سد خلل المحتاج وذلك يحصل بفعل النائب كما يحصل بفعله ويحصل
به تحمل المشقة باخراج المال كما يحصل بفعل نفسه فيتحقق معنى الابتلاء
فيستوى فيه الحالتان * ولا تجرى في البدنية بحال من الاحوال لان
المقصود منها اتعاب النفس الامارة بالسوء طلبا لرضائه تعالى لانها

«ا» لان الانفاق اقيم مقام الحج عند العجز كما اقيم الفداء مقام الصوم
في حق الشيخ الفاني كذا في بعض المناسك منه

انتصبت لمعاداته تعالى في الوحي (عاد نفسك فانها انتصبت لمعاداتي) وذلك لا يحصل بفعل النائب اصلا فلا تجزئ فيها النيابة لعدم الفائدة * وفي الركب من المالى والبدنى تجزئ النيابة عند العجز لحصول المشقة بدفع المال ولا تجزئ عند القدرة لعدم اتعاب النفس عملا بالشبهين بالقدر الممكن انتهى (اقول) وحيث علمت مما قدمناه ان النيابة تجزئ في الحج دون الاستئجار علمت ان النيابة اسهل من الاستئجار وحيث لم تجزئ النيابة في العبادات البدنية المحضة علمت انه لا يجزئ فيها الاستئجار من باب اولى وان الاستئجار عليها محظور الا عند الضرورة فقد اشتهر ان الضرورات تبيح المحظورات و اذا جاز الاستئجار للضرورة فيما وجدت فيه الضرورة من الصور المتقدمة فلا يلزم منه جواز النيابة فيما لا ضرورة فيه ولهذا اطبق الأئمة على انه لا يصلى الى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد اذا كان حيا وكذا اذا كان ميتا عندنا فلا يجوز الاستئجار على ذلك ايضا من طريق اولى * نعم يجوز ان يجعل ثواب عمله لغيره تبعا بلا استنابة في غير الحج والاستئجار * قال في الهداية الاصل في هذا اى في جواز الحج عن الغير ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها * قال الشارح كتلاوة القرآن والاذكار عند اهل السنة والجماعة يعنى به اصحابنا على الاطلاق لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمنى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته ممن اقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدى الشاهدين لامته اى ثوابها انتهى * وقال شارحها الكمال بن الهمام ان الامام مالكا والشافعى رحمهما الله تعالى لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة ويقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وخالف في كل العبادات المعتزلة لقوله تعالى (وان ايس الانسان الاماسعى) وسعى غيره ايس سعيه وما قصه الله تعالى من غير انكار يكون شريعة لنا (والجواب)

(والجواب) لا بطلان قولهم وانفى التخصيص بغير البدنية مما يبلغ مبلغ التواتر من الكتاب والسنة وقد اطلال في ذلك من التحقيق كما هو دأبه رحمه الله تعالى * وما نقله عن الشافعي هو المشهور عنه كما ذكره الامام النووي * وذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في بعض فتاويه ان المختار الوقف في هذه المسئلة عند الشافعية ويدفعه ما ذكره العلامة ابن السهم من الآيات والاحاديث فراجع ان شئت نعم قال شيخ الاسلام القاضي زكريا ان مشهور المذهب محمول على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له اونواه ولم يدع (وقال) في البحر واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب فان من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند اهل السنة والجماعة كذا في البدائع وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المحمول له ميتا او حيا والظن انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل للغير او بفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لاطلاق كلامهم * ولم ار حكما من اخذ شيئا من الدنيا ليحصل شيئا من عبادته للمعطي ويذبح ان لا يصح ذلك وظاهر اطلاقهم يقتضي انه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته ولم اره منقولا انتهى كلام البحر (قلت) نازعه العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز فقال «١» واما جعل ثواب فرضه لغيره فمحتاج الى نقل انتهى (ورأيت) في شرح تحفة الملوك تعييده بالنافلة حيث قال يصح ان يجعل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره الخ * لكن يؤيد الاطلاق ما في حاشية الشمرنبلالي على الدرر عند قول المتن ومن اهل الحج عن ابويه فحين

« ١ » ومن جعل ثواب عمله لغيره جاز في النطوعات والمفروضات وقبل لا يجوز في المفروضات كذا في مجموعة همتي افندي عن جامع الفتاوى منه

صح حيث قال وتعليل المسئلة بأنه متبرع بجعل ثواب عمله
 لاحدهما يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض
 عنه وان جعل ثوابه لغيره * قال في الفتح ومبناه على ان نيته
 لهما تنفعو بسبب انه مأثور من قبلهما او احدهما فهو معتبر فتقع الافعال
 عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب انتهى ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها
 الكمال انتهى وسبأني ما يرد عليه آخر الرسالة (فان قلت) قول صاحب
 البحر ولم ار حكم من اخذ شيئاً من الدنيا لجعل ثواب عبادته للمعطي
 ويذبح ان لا يصح ذلك ان اراد به العباداة الماضية فظاهر لانه مجرد
 بيع الثواب والمبيع لا بد ان يكون مالا متقوما او منفعة مقصودة من العين
 تحصل بعد العقد كسكنى الدار مثلاً وان اراد به العباداة المستقبلية يفيد
 انه لا يصح الاستنجار على نحو القراءة المجردة وذلك مخالف لما ذكره
 في كتاب الوقف حيث ذكر انهم صرحوا في الوصايا بأنه او وصى بشئ
 ان يقرأ عند قبره فالوصية باطلة واستظهر بحثنا من عنده انه مبنى على
 قول ابي حنيفة بكراهة القراءة عند القبر والفتوى على قول محمد وذكر
 ان تعليل صاحب الاختيار لبطلان الوصية بان اخذ شئ للقراءة لا يجوز
 لانه كالاجرة مبنى على غير المفتى من جواز اخذ الاجرة على القراءة فاي
 العبارتين اصح (قلت) بعد علمك بما قدمناه من ان القول باخذ الاجرة
 على الطاعة الذي هو المفتى به عند المتأخرين مقصور على ما فيه
 ضرورة علمت ان العبارة الاولى هي الصحيحة * المعتمدة الرجحة * وان
 تعليل الاختيار * هو المختار * وهو الموافق للمعقول * ولما قدمناه من
 صريح النقول * فانه لا ضرورة الى اخذ الاجرة على القراءة بخلاف
 تعليم القرآن * فان الضرورة داعية اليه خوفاً من ضياع القرآن * وقد
 علمت ان جل النون واجلها صرحوا بعدم الجواز على الاذان والامامة
 مع انهما من اعظم شعائر الاسلام * ولم ينظروا الى ما في ضياعهما من
 الضرر العام * فابالك بالاشتراك بآيات الله ثم قليلاً * فاي ضرر اليه
 (ليكون)

ليكون على جواز دليلا * مع مسمعه من النقول عن الامامين
الجليلين مالك والشافعي من عدم وصول الثواب بدون اجرة
في العبادات البدنية كالقراءة ونحوها فكيف بالاجرة * وفي تقييد
اهل المذهب بالتعليم كما سمعته من عباراتهم السابقة مع قطع النظر عن
التعليل دلالة واضحة عليه وقد صرحوا بان مفاهيم الكتب حجة * ثم
رأيت العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر رد على
صاحب البحر حيث اعترض العبارة الثانية بعين مذكرته كما سنده
فلا اله الحمد على الآفة * وتواتر نعمائه * على ان القراءة في نفسها عبادة
وكل عبادة لا بد فيها من الاخلاص لله تعالى بلا رياء حتى تكون عبادة
يرجى بها الثواب وقد عرفوا الرياء بان يراد بالعبادة غير وجهه تعالى فلقارى
بالاجرة ثوابه ما اراد القراءة لاجله وهو المال قال صلى الله تعالى عليه
وسلم (انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى
الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها
او امرأة يتركها فهجرته الى ما هاجر اليه) رواه البخاري وغيره واذا كان
لا ثواب له لم تحصل المنفعة المقصودة للمستأجر لانه استأجره لاجل الثواب
فلا تصح الاجارة (فان قلت) اذا لم تجز الاجارة على القراءة المجردة
فليكن المدفوع صلة للقارى اذا كان معينا لاجرة كما صرح به في وصايا
الفتاوى الظهيرية حيث قال ولو اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من
ماله ليقراء على قبره القرآن فهو باطل لكن هذا اذا لم يعين القارى اما
اذا عينه ينبغي ان يجوز على وجه الصلة دون الاجرة انتهى (قلت)
قوله ينبغي ان يجوز يفيد انه بحث لانه من منقول المذهب ولا ينبغي
عليك عدم ارادة الصلة في عرفنا والا لجاز للقارى ترك القراءة مع ان
من يوصى له في زماننا لا يوصى الا في مقابلة قراءته وذكره وتسيحه ولو
علم بأن القارى الموصى له لا يفعل ذلك لما اوصى ومن جهل باهل
زمانه فهو جاهل * وقد مر في المقدمة في حديث القوس الوعيد الشديد

على قبول الهدية مع انه لم يذكر شرط ولا معنى هناك ذاك هناك
انهم قد يشارطون على ذلك ومع هذا لم يسلم هذا البحث لقائله كما
نقله العلامة الرملي في حاشية البحر في ضمن اعتراضه السابق * ونصه
اقول المفتي به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
المجردة كما صرح به في التارخاية حيث قال لامعنى لهذه الوصية ولصلة
القارى بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجارة في ذلك باطلة وهى بدعة
ولم يفعلها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسئلة قراءة « ١ » القرآن على
استحسان انتهى يعنى للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على القراءة
وفى الزيلعى وكثير من الكتب لو لم يفتح اهم باب التعليم بالاجر لذهب
القرآن فافنوا بجوازه وراوه حسنا فتنه انتهى كلام الرملي رحمه الله
تعالى (فهذا) نص صريح بما قلناه * مؤيد لما ادعيناه * وقد ذكر نظير
ذلك شيخ مشايخ العلامة الشيخ مصطفى الرضى فى حاشيته على شرح
التوير للعلائى رادا بذلك عليه حيث تابع صاحب البحر فقال ان ما
اجازه المتأخرون انما اجازوه للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على
التلاوة فلا يجوز (ثم) رأيت نحوه فى وصايا الولوالجيد ونصها ولو زار
قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شيأ من القرآن فهو حسن اما الوصية
بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصلة القارى لان ذلك يشبه استحجاره
على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اهـ (ثم)
رأيت نحوه ايضا معزوا الى المحيط البرهاني (ورأيت) ايضا النقل ببطلان
هذه الوصية وانها بدعة عن العلامة والمحيط السرخسى والبرازية
(وفى) وصايا شرافة القارى اوصى القارى بقرء القرآن عند قبره بشيأ
لانسان معلوم او مجهول الوصية باطلة ولو زار قبر صديق فقرأ عنده
لاباس به انتهى * فقوله معلوم او مجهول فيه رد ايضا على ما فى الظهيرية

« ١ » لعله تعليم القرآن كما يدل عليه ما قبله وما بعده فلتمراجع نسخة اخرى منه

(وفى)

(وفي) مختصر مفتي الفتاوى والوصية بالاسراف في الكفن باطلة وكذا يدفع شيء لقراءة القرآن الخ * وعزا في القصة البطلان الى موضعين ثم قال وقبل ان عين احدا يجوز والا فلا فافاد ضمه كما لا يخفى (وفي) وصايا الفتاوى الخيرية للعلامة الشيخ خير الدين الزملي (سئل) في رجل اشترى مثله فرن مقرر على ارض وقف وعلم بما على الارض لجهة الوقف بطريق الحكم ثم اوصى في مرض موته اذا مات ان يجمع كل يوم فلان وفلان بقرآن سورة يس وتيسارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على انبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة الفرن واذا مات احدهما يقرر ولده ان كان له اهلية فهل بهذه الوصية يصير الفرن وفقا على القارئين ابدا وهل هذه الوصية صحيحة ام لا (اجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير الفرن وفقا ولورثة الموصي التصرف في بناء الفرن بجري على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارئ بقرآن عند قبره بشيء فالوصية باطلة وفي الترخابة في الفصل ٢٩ من الوصايا اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معينا او لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله تعالى اعلم انتهى ما في الخيرية ملخصا (فانظر) الى هذه النقول كيف صرحت بطلان هذه الوصية هنا بناء على بطلان الاستتجار على القراءة اذ لا ضرورة فيها بخلاف التعليم لانه على ان القراءة على القبور مكروهة * ويؤيده عبارات المتن السابقة المصروفة بطلان الاستتجار على كل الطاعات الا ما فيه ضرورة على قول المتأخرين كالتعليم والاذان والامامة * وانت خبير بان هذه النقول تضعف تعليل صاحب البحر للفرع المار * وتقوى

تعليل صاحب الاختيار * اذ لا فرق على القول بكونه القراءة على القبر بين كون الموصي له معيناً أولاً كما لا يخفى على ذوي الابصار * (ومن) اقوى الدلالة على رده ايضا عبارة الولوالجية وخزانة الفتاوى فلن فيها التصريح بطلان هذه الوصية مع التصريح بجواز القراءة عند القبر فكيف يصح جعل بطلان الوصية مبنياً على القول بعدم جواز القراءة على القبر كما زعمه في البحر وانما هو مبنى على بطلان الاستحجار على القراءة الذى لم يستثنه احد من المتأخرين فثبت ان العلة في بطلان الوصية المذكورة ما قاله في الاختيار * وبه ظهر ايضا ضعف ما في الجوهرة من قوله وقال بعضهم يجوز اى الاستحجار على القراءة وهو المختار * وفيه نظر من وجه اخر حيث عبر بالاستحجار فان الذى فيه النزاع جعله صلة مع الاتفاق على منع الاستحجار فهو مخالف لما نقلناه عن هذه الكتب المؤيدة بما قدمناه من المتون والشروح التى دونها ارباب الترجيح * والاختيار والتصحيح (فان قلت) يمكن حل ما نقلته عن هذه الكتب على قول المتقدمين المانعين الاستحجار على التعليم وعلى القراءة المجردة بالاولى (قلت) يرد هذا قول التاترخايبه وقد ذكرنا مسألة قراءة القرآن * على استحسان * فهو صريح بأنه على قول المتأخرين كما لا يخفى على من له ادنى عرفان * على ان تقر بهم على مذهب بعد فتواهم بخلافه بعد غاية البعد وربما لا يخطر فى الاذهان * وسأبني لهذا اول الخاتمة مزيد بيان (وفى) كتاب الشركة من المنظومة الوهابية وفى شركة القراء ليست صحيحة * وفى عمل الدلال ما يتصور وجازت على التعليم فرعا على الذى * تخيره الاشباخ وهو المحرر (وقال) الناظم فى شرحه اقول وهذان الفرعان مما غفل عنه اكثر الناس وما زال جهال القراء والدالين يتعاطون ذلك ويفعلونه ولا يشكر عليهم احد من العلماء بل او انكر عليهم احد ربما انكر عليه مع ما يفعله جهال هؤلاء القراء من التعطيط والتغيير الذى لا يجوز سماعه (ولا)

ولا تحل المواطاة عليه الى اخر ما قال وقد نقل قبله الفرعيني عن القنية ونصها ولا تجوز شركة الدالين في عملهم * ثم رمن وقال ولا شركة القراء في القراءة بالزمر في المجالس والتعازي لانها غير مستحقة عليهم انتهى وفي القاموس الزمرة بالضم الفوج والجماعة في تفرقة جمعه زمر انتهى وما ذكره من التعليل بقيد ان عدم الجواز ليس من جهة الشركة والا لما جازت على التعليم ايضا بل من جهة عدم صحة الاجارة فلم تكن القراءة مستحقة عليهم فلم تجز الشركة ولا سيما مع ما يفعلهونه من المنكرات مما مر * ففيه الفرق بين القراءة والتعليم ايضا زيادة على ما قدمناه وعلى ما سترناه (فان قلت) اهل هذا العصر قد اطبقوا على الابصاء بذلك والابصاء بالتهاليل والختمات وظهر في هذه السنة الابصاء بدراهم تدفع لقراءة الصمدية وهي عبارة عن قراءة سورة الاخلاص مائة الف مرة فقتضى ما نقلته عن هذه المعتبرات بطلان ذلك كله وهدم النفع به في مذهبك بل وفي مذهب غيرك فالك ذكرت ان مذهب الامام احمد كذهب ابي حنيفة وابحياه وان مذهب الامام مالك والمشهور من مذهب الشافعي عدم وصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة والاذكار بل يقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وذكرت ايضا ان الناس اليوم لا يدفعون المال الا في مقابلة ذلك العمل وعلى ظن وصول ثوابه اليهم لاعلى انه تبرع وصلة لذلك العامل سواء عمل او لم يعمل وقد صرح ائمتنا وغيرهم بان القارئ للدنيا لا ثواب له والاخذ والمعطي آثمان * وقال الخطيب الشربيني وقد اختار الغزالي فيما اذا شرك في العبادة غيرها من امر ديني اعتبار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فله بقدره وان تساويا تساقطا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقا انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر انتهى (وهذا) اذا شرك فكيف اذا اخلص الامر

الديوى كن اتخذ القرآن والذكر دكانه يتعيش منها واولا الدراهم
التي تدفع له بمقابلة ذلك لم يتعب نفسه في ذلك ولم يسهر له جفنا ولترك
ذلك بالكلية واتخذ له حرفة غيره يتعيش منها فاذن لاجر له سوى
مانواه كما نطق به الحديث الصحيح كما قدمناه واذا كان لا ثواب
له في قراءته وذكره فأي شيء يهديه الى روح الذين لم يدفعوا له هذا
المال الا في مقابلة ثواب هذه القراءة والذكر ولو علموا انه لا ثواب
له ولا لهم لم يدفعوا له فلسا واحدا واذا لم تحصل لهم تلك المنفعة
او بطلت الاجارة والوصية فباي وجه تحصل القربة وبأخذ المدفوع
اليه ذلك في مذهب من المذاهب (مع) ان اهل عصرنا يعدون ذلك
من اعظم القرب * ويقدمونه على ما قد وجب * فكثير منهم لم يخرج
عن زكاة ماله من دينار ولا درهم * ولم يحج مع القدرة الى بيت الله
المحرم * مع ما في ذمته من كفارات * واضاح ومنذورات * وما عليه
من مظالم العباد والتبعات * وتراه يهتم بهذه الوصايا المذكورة * ولا
يلقى بالا الى هذه المهمات الزبوره * ولا يوصي بدرهم لمحاوئج قرابته
ولا لفقراء جيرانه واهل محله * مع ان الصدقة على غيرهم مع
وجودهم غير محمود * بل صرح صحاح الاحاديث بانها
مردودة * ولا يوصي بعق رقبة تعق بها رقبة من النار * او ببناء
مسجد او سبيل او عمارة طريق او رفع منار * او باسعاف فقير * او فك
اسير * او تجهيز غاز او شراء مصحف او تخليص غارم * او نحو ذلك مما
اجبوا على طلبه ووصول ثوابه الدائم (قات) لا يستهجن ذلك على هذا
الزمن * الذي هو زمن الفتن والمحن * وظهور الفسوق والخيانة * وقلة
الامانة والديانة * فقد صار فيه المعروف منكرا والمنكر معروفا * وقل ان
تري احدا الا وقلبه عن قبول الحق مصروفا * نسأل الله تعالى فيه
الثبات على الدين * والعصمة عن الزيغ حتى يأتينا اليقين * فان ما ذكرته
قابل في جانب قبائحهم * وفظيخ فضائحهم * ولعل سبب هذه القضية
(وعوم)

وعوم هذه البلية * كون معظم ما لنا اوكله * مجموعا من غير طريق حله
(وفي) هذه الوصايا زيادة على ما ذكرته من الشئاعات * اعتقاد
المنكر من اعظم القربات * وكثيرا ما يكون الحاصل عليها بغض الورثة
والاقارب * مع ما يترتب عليها من المثالب * من اخذ اموال اليتامى
القاصرين * وفقراء الورثة المحتاجين * فان هذه الوصية حيث كانت
باطلة * ونحوها من زينة الصحة طائلة * يكون مرجعها الى التركة
وحقوق الورثة فيها مشتركة * ومع ما يترتب عليها كثيرا من
الجلوس في بيوت اليتام * واستعمال اوعيتهم وفرشهم والاكل
والشراب الحرام * مع قطع النظر عما يكون كثيرا في حالة الذكر
المطلوب فيه جمع الفكر * مما يسمونه بالسماع والكوشة والحريه
ونحو ذلك مما براعون فيه الاعمال الموبسيقيه * المشتمل على التلحين
والتمطيط والرقص والاضطراب * والاجتماع بحسان المرد والغنا المحرم
المهيج لشهوات الشسباب * فان ذلك قد نص ائمتنا الثقات * على انه
من المحرمات * وكتبنا « ١ » مشحونة بذلك * فليراجعها مر يد اليقين بما
هناك * فقد اقاموا الطامة الكبرى على فاعليها * وصرحوا بكفر
مستحليها (ولا كلام) لنا مع الصديق من ساداتنا الصوفيه * المبرئين
عن كل خصلة رديه (فقد) سئل امام الطائفتين سيدنا الجنيد « ٢ » ان اقواما

« ١ » ومن ذكر بعض ذلك الامام جارا لله الرحمن شري في الكشف في تفسير
قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني منه

« ٢ » وبمثل ما ذكره الامام الجنيد اجاب العلامة التحرير ابن كمال باشا
لما استفتى عن ذلك حيث قال * شعر *

ما في التواجد ان حقت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من بأس
فقتت تسعي على رجل وحق لمن * دعاه مولاه ان يسعي على الرأس
الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسماع * للعارفين
الصارفين اوقانهم الى احسن الاعمال * السالكين المالكين لضبط انفسهم ؟

يتواجدون ويتمايلون * فقال دعوهم مع الله تعالى يفرحون * فانهم قوم
قطعت الطريق اكبادهم * ومزق النصب فؤادهم * وضاعوا ذرعا
فلا حرج عليهم * اذا تنفسوا مداواة لحالهم * ولو ذقت مذاقهم عذرتهم
في صياحهم * وشق ثيابهم * اه وابضا فان سماعهم يتج المعارف
الالهية * والمقاتل الربانية * ولا يكون الا بوصف الذات العلية
والمواعظ الحكيمية * والمدائح النبوية * بخلاف سماع غيرهم فانه يظهر
منهم الشهوات الخفية * والافعال الغير المرضية * فاهو الامن الاغراض
النفسانية * والتزغات الشيطانية * ولا كلام لنا ايضا مع من
اقتدى بهم * وذاق من مشربهم * ووجد من نفسه الشوق
والهيام * في ذات الملك العلام * بل كلامنا مع هؤلاء العوام * الفسقة
اللثام * الذين اتخذوا مجالس الذكر شبكة لصيد الدنيا الدنية * وقضاء
لشهوواتهم الشنيعة الرديئة * من كلامهم واجتماعهم مع المردان
والتلذذ بالغنا وتنزيلة على اوصافهم الحسان * وغير ذلك مما هو
مشاهد * واسنا نقصد منهم تعيين احد * فالله مطلع على احوالهم

٢ عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الاله * ولا يشاقون الاله
انذكروه ناحوا * وان شكروه باحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه
استراحوا * وان سرحووا في حضرات قربه ساحوا * اذا غلب عليهم الوجد بظلماته
وشربوا من موارد ارادته * فهم امن طرقة طوارق الهيبة فخر
وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من
مطلع عليهم الحب * من مطالع القرب * فسكرو غاب * هذا ما عن لي
في الجواب * والله اعلم بالصواب * شعر *

ومن يك وجدده وجدا صيحجا * فلم يخرج الى قول المغنى

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن

اه جوابه بعباراته السنية وقد اخذ اكثر ما ذكره من نثر ونظم من
القنوط المكية كذا في نور العين في اصلاح جامع الفصولين منه
(ويجازيهم)

ويجازيهم على افعالهم * وربما احضروا في بعض الاوقات * ما جمع
على تحريمه من الآلات * وكثيرا ما بدلس بعض فسقة القرا * فيسقط
من بعض الاجزاء شيئا سيرا * وربما سرقوا الخبز والطعام * زيادة على
ما تناولونه من الحطام الحرام * ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات
الى روح من كان سببا في اجتماعهم على تلك المنكرات * والجزاء من
جنس العمل * فانظر ما قبح هذا الخلل * ولا حول ولا قوة الا بالله
العلی العظيم * وطائفا قامت حرمة هذه الوصايا في فكري * وجالت
في صدري وسري * ولم اقدر على اظهارها * واطفاء نارها * لفقد
المساعد * وقصر الساعد * ولان حب الشئ يعنى وبصم * وربما
حل على الطعن والشتيم والذم * فيكنت اقدم رجلا واؤخر اخرى
واسأل الله تعالى التوفيق للوجه الاخرى * حتى رزقني الله تعالى فرصة
من الزمان * لتحرير هذه الرسالة بالدليل القاطع والبرهان * وقريبا من
تحريرها * وتبينها وتبشيرها * طاعت مع بعض الاخوان كتاب الطريقة
الحمدية * والسيرة الاحدية * الامام الفقيه * العابد الورع النبيه * الشيخ
محمد البركوي نفعنا الله تعالى به فرايته ذكر في اخر كتابه ما كشف عن
الغيب * وحرك مني الهمم * حيث قال مانصه الفصل الثالث
في بعض امور مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب
مقصودة وهذه كثيرة فلنذكر اعظمها منها وقف الاوقاف سيما النقود
لتلاوة القرآن اولا نوصلي نوافل او لان يسبح اولا نيهل او بصلي
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطي ثوابها لروح الواقف او لروح
من اراده * ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضياء يوم موته
او بعده وباعطاء دراهم معدودة لمن يتلو القرآن لروحه او يهل او يسبح
له او بأن يبني عند قبره رجالا اربعين ليلة او اكثر او اقل وبأن يبني على
قبره بناء وكل هذه بدع منكرات والوقف والوصية باطلان والمأخوذ
منها حرام لاآخذ وهو عاص بالتلاوة للقرآن والذكر لاجل حطام

الدنيا * وقد بينا ذلك في رسائلنا * السيف الصارم وانقاذ
 الهالكين وابقاظ النائمين * وجلاء القلوب فعليك بها وطالعها حتى
 تعلم حقيقة مقالنا انتهى بحروفه * وقد كرر هذه المسئلة في مواضع
 من هذا الكتاب منها ما ذكره في البحث الثالث من مباحث الرياء حيث
 قال وكن يعطى له دراهم مسماة عندها واقف او غيره ليقرا جزءا من كلام
 الله تعالى كل يوم او يصلي كذا ركعة او يسبح او يهلل او يكبر او يصلي
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابه للمعطى اولا حد ابويه
 فيفعل ذلك المسكين تلك العبادات طمعا بالمال ليحصله عسدة له وقوة
 للعبادة ويظن انه حلال وان ثوابه يصل الى الآمر وانه في طاعة
 انتهى * فقد صرح جزاه الله تعالى خيرا فيما افاده * بعين ما فهمته وزيادة
 فله تعالى الحمد * جدا لا يحصى العدد * وفي هذا القرب ايضا اطلعت
 على رسالة من رسائله الرابع التي ذكرها وهي المسماة ابقاظ
 النائمين * فقال في اولها ان الاقدام والشروع لعبادة بدنية محضة
 ليست بوسيلة مثل الصلاة والصوم وقراءة القرآن والتهليل والتسبيح
 والتكبير والتصلية بذية اخذ المال واعطاء ثوابها لمن يريد المعطى
 الذي انما يعطى لاجل وصول ثواب تلك العبادة اليه لا يجوز في
 مذهب من المذاهب الاسلامية * ولا في دين من الاديان السماوية
 ولا يحصل منها ثواب اصلا سواء كان اخذ المال ووصول الثواب
 تمام مقصود بهما او اعظمه الى ان قال وادلة هذا المطلب عقلا ونقلا
 اكثر من ان تحصى واظهر من ان تخفى حتى اني في بعض الازمان
 تأملت قليلا فوجدت في سورة الفاتحة بضعة عشر دليلا فينبه في بعض
 المجالس انتهى * لكنه سلك في هذه الرسالة مسلكا يخفى على بعض
 الناس فلذا احتجت الى تصنيف هذه الرسالة * وترصيف هذه الجماله
 مستندا الى الكتب الصحيحة * والعبارات الصريحة * كيلا يبقى المنكر
 ملام * ولا اطاعن كلام (وفي) كتاب التبيان * في اداب حلة القرآن
 (الامام)

للإمام محي الدين النجاشي نفعنا الله تعالى به فصل ومن أهم ما يؤمر به أن يحذر كل الحذر من اتخاذ القرآن معيشة يكتب بها فقد جاء عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (اقرؤا القرآن ولا تاكلوا به ولا تحفوا عنه ولا تغلوا فيه) وعن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال (اقرؤا القرآن قبل ان يأتي قوم يقيمونه اقامة القدح يتجملونه ولا يتأجلونه) وروى ابو داود بمعناه من رواية سهل بن سعد معناه يتجملون اجره اما بما لا واما بسمعة ونحوهما * ثم قال واما اخذ الاجرة على تعليم القرآن فقد اختلف العلماء فيه * ثم ذكر الادلة من الجانبين * ولا يخفى انه كالصريح في التفرقة بين القراءة والتعليم فهو ايضا مؤيد لما قدمناه * واسسنا عليه ما ادعيناه (ورايت) منقولا عن شرح الهداية للعيني معزوا الى الواقعات يمنع القارى للدنيا والاختذ والمعطى اثنان انتهى * ورايت في حاشية المنتهى للعلامة الشيخ محمد الخاوتي الحنبلي نقلا عن خاتمة المنجدين شيخ الاسلام تقي الدين مازنه ولا يصح الاستتجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فاي شيء يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستتجار على مجرد التلاوة لم يقل به احد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستتجار على التعليم انتهى بحروفيه ورأيت في كتاب الروح للإمام الحافظ ابن قيم الجوزية افضل ما يهدي الى الميت العتق والصدقة والاستغفار والدعاء له والحج عنه واما قراءة القرآن واهدائها له تطوعا بغير اجرة فهذا يصل اليه كما يصل ثواب الصوم والحج (فان قلت) فما تقول فيما نقله بعض المتأخرين من اجارات السلاوي الزاهدي ان المستأجر للعتق ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما شرعا هذا اذا لم يسهم شيئا من الاجر

كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارىء اختم لي القرآن ولم يسم شيئاً من الاجر وختمه ليس له ان يأخذ اقل من خمسة واربعين درهماً شرعياً اما اذا سمى اجرا لزم لكن يأثم المستأجر ان عقده على اقل من خمسة واربعين لمخالفة النص الا ان يجب الاجر المستأجر ما فوق المسمى الى خمسة واربعين بعد العقد عليه او بشرط ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم وعلى هذا لو قال القارىء اقرأ ختما بقدر ما قدرت من الاجر حين امره المستأجر بالختم باقل من خمسة واربعين فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث او الربع او النصف او نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لابتلاء العوام والخواص بذلك انتهى (قلت) لا يحتاج الى الجواب بعد ما سمعناك من كلام ائمتنا متونا وشيرونا وفتاوى من ان الجائز اخذ الاجرة على التعليم بعد تصريحهم بعدم جوازه على سائر الطاعات وسمعت التصريح بعدم جوازه على خصوص التلاوة في كلام الرضى والتاترخايد والواوالجيه والمحيط البرهاني وغيرها فهو مخالف لاصل المذهب ولما افتي به المتأخرون ومخالف للقواعد ايضا فانه حيث لم يسم اجرة تكون الاجارة فاسدة والواجب فيها اجر المثل ان ثبت ان الاستئجار على ذلك صحيح بشروطه والا فلا يجب شيء اصلاً واجر المثل لا يكون مقدراً بعدد مخصوص في كل وقت ومكان وان النص على ذلك مع ما تقدم من احاديث الوعيد الشديد على الآخذ * على ان هذا ان ثبت نقله عن الزاهدي نقول قد صرح ابن وهبان في كتاب الشرب والاشربة ونقله عن العلامة ابني الشحنة وغيره بانه لا عمل ولا انتفاسات الى كل ما قاله الزاهدي مخالفاً للقواعد مالم يعضده نقل من غيره (فان قلت) ما نقلته عن العلامة البركوي من بطلان الوقف ايضا على القراءة ونحوها مشكك فانا نرى عامة المساجد والمدارس القديمة يعمل بانوها شيئاً من ريع وقفهم لقراءة الاجزاء ونحوها وما سمعنا احداً

(قال)

قال بحرمة ذلك و بطلانه (قلت) اشار البركوى الى جوابه في رسالته بأن الجائز ان يقف الرجل على من يشتغل بقراءة القرآن حسبة كمن يقف على الارامل واليتامى والفقراء من الفقهاء والمعلمين والمنعمين والصالحين فهذه الاوقاف جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين لمصرف خلة الوقف لامر فيها بشئ لنفسه فتكون صلة تعطى لمن اتصف بتلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام في عكس هذا اعنى من يقف ويأمر بالقراءة واعطاء الثواب وبقراء هو لاجل المال فلا يتصور فيه معنى الصلة * ولذا قال في المحيط البرهاني ولا معنى لصلة القارى بقراءته وفي لفظ التعيين وفي المصرف اشعار بما قلنا انتهى * وهكذا قال سيدى العارف الشيخ عبد الغنى النابلسى في شرحه على الطريقة الحمديدية حيث قال في بحث الرياء واما الاوقاف الآن والصدقات الجارية على قراءة الاجرئة القرآنية واجزاء صحيح البخارى ومسلم ومعلومات المؤذنين والمدرسين في الجوامع والمدارس ونحوها فهي موقوفة على كل من يفعل هذه العبادات في هذه المواضع المخصوصة ليشترط ان يكون ثوابها للواقف والمتصدق بذلك بل للواقف والمتصدق في ثواب الصدقة بذلك على القائم بهذه العبادات وثواب اعمالهم على ذلك كله لهم لا للواقف والمتصدق واما هذه الوظائف اعانة لهم على طاعة الله تعالى فقط فليست من هذا القبيل الذى اشار اليه المص الا اذا شرط الواقف او المتصدق ان ثواب هذه العبادات يكون له في مقابلة ما عينه من المال فهو امر باطل حينئذ وفعلة حرام بهذه النية انتهى (فقد) وافق ما ذكره المصه قدس الله تعالى اسرارهما مع ان سيدى الاستاذ لم ير شيئاً من رسالته كما ذكره في شرحه (ونقل) العلامة ابن الشحنة عن التعليقة في المسائل الدقيقة لابن الصائغ ما يأخذه الفقهاء من المدارس ليس باجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى يأخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال انتهى * اى ليس باجرة ولا صدقة من كل وجه

بل من بعض الواجهة * فقد ذكر العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل ان ما يأخذه صاحب الوظيفة فيه شوب الاجرة والصلة والصدقة فاعتبرنا شائبة الاجرة فى اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم واعتبرنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات او عزل فى انه لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة * واعلمنا شائبة الصدقة فى تصحيح اصل الوقف فان الوقف لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا بد فيه من ابتداء قرينة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة * وقال قبله ان المأخوذ فى معنى الاجرة والا لما جاز للفنى الخ (وفى) فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا اجعت الامة على ان من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر بعمل به ومنها ما ليس كذلك * قال فى كتاب الوقف لابي عبدالله الدمشقى عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوص الواقف كنص الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لا فى وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والحالف والتأذير وكل عاقد يحمل على عادته فى خطابه ولفظه التى يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعى ونحوه لم يصح والله تعالى اعلم انتهى وقد نقل هذه العبارة ايضا صاحب البحر وغيره فى كتاب الوقف والله تعالى الموفق (فان قلت) قد جوز اعتبار شائبة الاجرة فى معلوم المدرس فيبقى ما صرحوا به من التعليل لبطلان الوصية للقارى بانها تشبه الاجرة (قلت) لامنافاة فان المدرس معلوم بخلاف القارى المطلوب منه القراءة المجردة فكون معلوم المدرس فيه شائبة الاجرة على التعليم لا محذور فيه فان الاستحجار على التعليم مما استثناء المتأخرون للضرورة كما قدمناه اما القراءة المجردة فعلى النعم * ولما وصلت فى تبليض هذه الرسالة الى هذا المحل راجعت كتاب تبين المحارم فرأيت ذكر فى الاجرة على القراءة نحو ما ذكرته * وقرر بعضها مما قرره * وذكر مما يناسب ما نحن بصدد (ماصورته)

ماصورته * واعلم ان الذي يأخذ العلماء والفقهاء والعلمون والأئمة
والمؤذنون من غلات الاوقاف انما يأخذونه صلة وصدقة وبرا ومجازاة
على الاحسان لاجرة وجعالة فمن ظن غير ذلك فقد ظن بهم ظن
السوء ومن شك في شيء مما ذكرنا فليتنظر في بصائر الاوقاف المتقدمة
وسجلاتها فان الذي يكتب فيها هذا ما وقف وحبس وسبل وتصدق
وحرر وابدئتم يوكدون ذلك اشد تأكيد فيكون في اخره صدقة جارية
محركة محرمة مؤبدة يعطى للامام من ذلك كذا والمؤذن كذا والمدرس كذا
وهلم جرا ويكتبون بعد ذلك ابتغاء لمرضات الله تعالى وطلباً للثواب
ولا يوجد في بصائر الاوقاف ذكر الاجارة والا جعالة انتهى ملخصاً
ولنذكر بعض ما حرره في ذلك الكتاب * وان لم يكن في محله او استلزم
نوع اسهاب * لان مبنى كلامنا على التوضيح * والتأييد بكثرة النقول
وزيادة التصريح * فقال بعد كلام فقد علمت ان تجوز الاجارة للضرورة
وبالضرورة فيه لا تجوز الاجارة اصلاً كالصلاة والصوم وقراءة القرآن
والاصل فيها ان وجوب الاخلاص في كل العبادات مشروط في كونه لله
تعالى فحرم ارادة الدنيا بعمل الاخره فلا تكون العبادة بالاجرة خالصة
لله تعالى بل هي ملحقة بالرياء بلا شبهة والرياء حرام بالادلة القطعية * ثم
حرر ان قول المتأخرين بجواز اخذ الاجرة على الامامة والاذان وتعليم
القرآن انما ارادوا به الاخذ على طريق الصلة والتقربة بسبب انصاف
المعطي بعمل من اعمال البر وكذا ارزاق القضاة او يكون مرادهم بالاجرة
ما يؤخذ في مقابلة اتعاب النفس في الامامة والتأذين في حضور موضع
معين وقبائه به وقتاً معيناً فانه ليس بواجب عليه وليس من نفس العبادة وكذا
اتعاب نفسه في تلقين سورة شخصاً معيناً ليس بواجب عليه الا ان
لا يوجد غيره ففجوز الاجارة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من
حيث انها وسيلة لها * فان عمل الآخرة نوعان * الاول ما يكون قربة
مقصودة بالذات كالصلاة والصوم والتلاوة والتسبيح والتمج ونحوها

فلا يجوز اخذ الاجرة عليه لانه ماش-سرع الا بوصف العبادة والخاص
 لله تعالى وارادة الدنيا به قلب الموضوع * والثاني ما يكون وسيلة وآلة
 للنوع الاول كالتعليم والامامة ونحوهما ولا خلاف انه اذا وجد النية
 فيه لله تعالى يكون قربا يناب عليها والا لا ولكن يبقى كونه وسيلة وآلة
 والمتقدمون لم يجوزوا اخذ الاجرة على النوعين لان وضعهما للنفع الآخرة
 والمتأخرون الحقوا الثاني بعمل الدنيا في جواز اخذ الاجرة للضرورة من
 حيث كونها وسيلة * فاذا فهمت ذلك علمت انه ليس في مذهب الحنفي
 وغيره جواز اخذ الاجرة على العبادة المقصودة بالذات وانما هي على
 الوسائل من حيث كونها وسيلة * والحاصل ان اخذ الاجرة على
 العبادات حرام وما يأخذه الفقهاء ونحوهم اما صلبة لهم او كفاية لهم
 عن الاشتغال بالكسب واما اجرة على اتعاب النفس فيما دون العبادات
 انتهى ملخصا * ثم ذكر مسألة الاستئجار على الحج وقال ان كتب الحنفية
 مشحونة بعدم الجواز بكلمة ظاهر الرواية كما هو المفهوم من كلام الكرماني
 وشرح الكافي وآداب المفتين والكفاية وخزانة الاكل والنفحة والمجمع
 والمحيط وشرح الطحاوي وغيرها ثم ذكر كلام الخانية وقبح القدير
 الذي قدمناه عن رسالة الشرنبلالي * ثم ذكر ما قدمناه عن الجوهرة
 ونصه واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال
 بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار * وصارة الزاهدي
 في الفقيه من بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين
 فيها ان ثلثه ارباعه للفقهاء ورابعه بصرف الى من يقوم بكنس
 المقبرة وقبح بابها واغلاقه والى من يقرأ عند القبر وقضى القاضي بصحة
 وقفه وجعل آخره للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم ولمن
 يكنسه * وقال بعضهم ان كان القارئ معينا يجوز والا فلا انتهى (وقال)
 فهذا يدل على ان الاستئجار على القراءة جائز فسا الجواب عنه (قلنا)
 في الجواب ان ههنا قاعدة مقررة وهي ان المسائل الفقهية ان كان
 (مأخذها)

مأخذها معلوما مشهورا من الكتاب والسنة والاجماع فلا نزاع فيها
 لاحد والا بان كانت اجتهادية ينظر ان نقلها مجتهد لزم اتبعه بلا
 مطالبة بالدليل والا فان نقلها عن مجتهد وانبت نقله فكذلك والا فان
 كان ينقل من قبل نفسه او من مقلد اخر او اطلق فان بين دليل شرعا
 فلا كلام والا ينظر فان وافق الاصول والكتب المعتبرة يجوز العمل به
 وينبغي للعالم ان يطلب الدليل عليه وان خالف ما ذكر فلا يلتفت اليه
 فقد صرحوا ان المقلدان افنى بلا نقل عن المعتبرات فلا ينظر الى
 فتواه * فاذا عرفت هذه القواعد * فاعلم ان الحدادي « ١ » وامثاله
 مقلدون لا يقدرّون على الاستنباط ولا على اخراج الصحيح من الفاسد
 بل هم ناقلون ولم ينقلوا هذه المسئلة عن ائمتنا المجتهدين بل المصريح
 منهم عدم الجواز مع انه يخالف الاصول (قال) في الاختيار ومجمع
 الفتاوى واخذ شئ للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة فاذا نفى الجواز عن
 مشابهة الاجرة فكيف عنها (وفي) الخلاصة اوصى لقارئ القرآن عند
 قبره بشئ فالوصية باطلة (وكذا) في التاترخاية عن المحبط (وفيها)
 والصحيح انه لا يجوز وان كان القارئ معينا وهكذا قال ابو نصر وكان
 يقول لامعنى لهذه الوصية واصلة للقارئ لقراءته لانه بمنزلة الاجرة وهى
 باطلة وبدعة (وقال تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة
 لا يستحق اشواب اللبث ولا للقارئ (وقال) العيني في شرح الهداية
 ويمنع القارئ للدنيا والاخذ والمعطى الثمان (فلم) يكن ما اختاره
 الحدادي هو المختار لان المعتمد من اصحابنا ذهبوا الى خلافه (وكتاب)
 الغنية مشهور عند العلماء الثقات بضعف الرواية مع قطع النظر عن كون
 مؤلفه الراهدى معتزليا وكلامه مخالف لاصولنا واوسلم ما قاله الحدادي

« ١ » اقول على ان الحدادي جزم بخلاف ما ذكره حيث قال في كتاب
 الوصايا واوصى لرجل بشئ ليقرا على قبره فالوصية باطلة منه

يجعل على ان غرض الموصى ان موضع القرآن تنزل فيه الرحمة
 فيحصل من ذلك فائدة الميت ومن حوله فتكون الاجرة بمقابلة ذلك التعب
 لانه سبب النزول الرحمة على القبر واستئناس الميت به ولم توجد هذه
 المعاني اذا قرأ بعيدا عن القبر وقرأ الحى كل يوم في مكان معين خصوصا
 اذا لم يكن القري حاضرا ولا يقاس على ما يقرأ عند القبر اذا لا
 فائدة للمعطي في اتعاب نفس القارى بل مراده وصول الثواب اليه
 ولا ثواب في هذا التعب والقراءة كما ذكرناه عن تاج الشريعة (وبالجمله)
 المنوع بجمع الثواب ونية القراءة لاجل المال غير صحيحة بل هو رياء اقصده
 اخذ العوض في الدنيا وقد ذكرنا ان من يريد الغزوة لله تعالى ويريد
 الغنيمة لا يكون غزوه خالصا لله تعالى ومن نوى الحج ونوى التجارة لا ثواب
 له ان كانت التجارة غالبة او مساوية (والحاصل) ان ماشاع في زماننا
 من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب
 الامر والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارى ثواب لعدم النية الصحيحة
 فاني يصل الثواب الى المستأجر واولا الاجرة ماقرأ احد لأحد في هذا
 الزمان بل جعلوا القرآن العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا انا لله
 وانا اليه راجعون انتهى (هذا) ملخص ما رأيت في تبين المحارم (وقوله)
 واوسلم ما قاله الحداد الخ لا يخفى انه على سبيل التناول والا فهو غير مسلم
 لمخافته للكلام اثبتا متونا وشروحا وفتاوى كما علمته من هنا وبما قدمناه
 من ان الاستتجار على العبادات لا يصح وان التأخرين استثنوا التعليم
 استثنانا للضرورة ولم يقل احد منهم بصحته على التلاوة المجردة
 (وايضا) فانه لا يوصى ولا يدفع المال الا بمقابلة الثواب وعلى ظن
 وصوله اليه كما قدمناه ولا يخفى بباله دفع المال بمقابلة خصوص
 التعب والحضور كما هو ظاهر في عرف اهل زماننا (وايضا) فهذا العمل
 غير مسلم لانه قدم ان تجوز التأخرين الاجرة على الوسائل للضرورة
 وقدما غير مرة انه لا ضرورة في الدين الاستتجار على القراءة المجردة
 (على)

على ان ما يفعل في زماننا من الختمات والتهاليل لا يكون بخضرة الميت ولا عند
 قبره بل يكون كثيرا في بيت الأيتام (وقد) يجاب عما في القنية بان ذلك تعيين
 للمصرف كما قدمناه عن شرح الطريقة ولا محذور فيه اذ ليس فيه بيع الثواب
 والامر باهدائه لروح الواقف كما يفعل في الوصية في زماننا فهو مثل ما قال
 يعطى للعلماء او للفقراء مثلا وانما المحذور الاعطاء بدلا عن ثواب القراءة
 (والظاهر) ان هذا وجه القول الضعيف بجواز الوصية لمن يقرأ على القبر
 ووجه القول المعتمد الملحوظ فيه الموصى البدلية عن القراءة وثوابها فيشبه الاجرة
 وبيع الثواب فلذا صححوا بطلانها كما صرح به في التارخانية وافاده صاحب
 القنية نفسه فيما نقلناه عنه اوائل المقصد حيث عبر عن الجواز بقبل المفيد للضعيف
 وقد اعتر بعض محشى الاشياء حيث اقتصر على عبارة القنية هذه المذكورة في
 الوقف ظاننا انه كالوصية ولم يذنبه لما ذكره في الوصايا من ترجيح بطلانها فيما
 المجموع مع وضوح الفرق (وحاصله) ان مقصود الموصى ثواب القراءة بمقابلة
 المال وهو بيع الثواب فلذا بطلت الوصية ومقصود الواقف التصديق بالمال على
 القارى اعانته على القراءة ليكون الواقف سببا في ذلك الخير لا ليكون ثواب
 القراءة لنفسه بمقابلة ماله فلو قصد ذلك بطل كالوصية كما قدمناه (وبه) ظهر
 وجه صحة الوقف على القارى وبطلان الوصية له لاجل ثواب قرأته وظهر صحة
 كلام القنية ❁ ثم بعد مدة وقفت على شرح الطريقة للعلامة الشيخ رجب بن
 عسمة الله فرأيت اجاب عما في القنية بنحو ما ذكرناه حيث قال انه مخالف للكتب
 المتبعة ولو سلم فالمراد والله تعالى اعلم ان من يقرأ لله تعالى عند قبري من عند
 نفسه بلا امر احد وتكليفه يدفع اليه شئ معين بطريق الصلة الا يرى انه لم
 يأمر بالقراءة واعطا الثواب كما هو شائع في زماننا ففرضه ان يسمع القرآن
 ويستأنس به لانه متصور من الميت كما ذكر في الفتاوى ومن لم يجوز نظر الى
 مشابهة الاجرة فاحتاط ومنع كما نقلناه عن الاختيار اه لمخصا ❁ ثم قال واعلم ان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سمي الدنيا جيفة ملعونة وهل بليق لامته
 ان يستبدوا كلام الله تعالى بجيفة ملعونة واى استخفاف يزيد على هذا وبأى

وَجَدَ يَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَنْتَهَى * وَذَكَرَ
هَذَا الشَّارِحُ فِي بَحْثِ الرِّبَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَكْرَادِ ادَّعَى جَوَازَ ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا
بِمَحْدِثٍ اللَّذِيغِ الْمَارِ وَرَدَ عَلَيْهِ بَأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ عَلَى الرَّقِيقَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا
التَّدَاوِي دُونَ الثَّوَابِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَنْ ادَّعَى الْجَوَازَ مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ
الْبَيَانُ كَيْفَ وَالْإِدْلَالُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ يَدُلُّ عَلَى مَدْعَانَا
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَقَوْلُهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ) وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَأَنَّ الْأُمَّةَ اتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّ لِثَوَابِ الْعَمَلِ الْإِبَالِيغَ وَهِيَ الْحَالَةُ الْبَاعِثَةُ عَلَى الْعَمَلِ الْمَعْبُورِ عَنْهَا بِالْقَصْدِ
وَالْعَزْمِ وَلَمْ تَوْجَدْ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ فَلَا ثَوَابَ فَلَا أَجَارَةَ * وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَأَنَّ الْقِرَاءَةَ
مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي كَوْنِهَا عِبَادَةً بَدَنِيَّةً مُحَضَّةً فَكَمَا لَا تَجُوزُ الْأَجَارَةُ
عَلَيْهِمَا لَا تَجُوزُ عَلَى الْقِرَاءَةِ * وَقَالَ ابْنُ الْأَجَارَةِ هُنَا بَيْعُ الثَّوَابِ وَبَيْعُ
الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ وَلَوْ سَلِمَ وَجُودُهُ فَلَيْسَ بِمَالٍ وَلَوْ سَلِمَ فَلَيْسَ بِمَقْدُورٍ التَّسْلِيمُ
وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَيْعٍ فَهِيَ تَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ بِعَوَضٍ وَالْمَنْفَعَةُ هُنَا هِيَ الثَّوَابُ
لَا الْقِرَاءَةُ حَتَّى أَوْ عِلْمُ الْمُسْتَأْجَرِ عَدَمُ حَصُولِ الثَّوَابِ لَمْ يُعْطَ حَبَّةٌ عَلَى
مَجْرَدِ الْقِرَاءَةِ فَإِذَا لَمْ يَسَلِّمِ الثَّوَابَ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجَارَةَ * وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَا يُعْطَاهُ صَلَوةً بِلَا شَرْطِ قِرَاءَةٍ وَالْقَارِئُ يَقْرَأُ حَسْبَ سَبْطِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ
الْمُعْطَى لَمْ يُعْطَ إِلَّا لِيَقْرَأَ عَلَى مَرَادِهِ حَتَّى يَر_اقِبَهُ هَلْ يَدُومُ عَلَى الْقِرَاءَةِ
وَلِأَنَّ الْقَارِئَ لَوْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَقْرَأَ * ثُمَّ قَالَ وَبِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِدْلَالِ
الْمَنْقُولَةِ عَنِ الْأَجَلِ * ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحْدَثَةِ الرَّدُّودَةِ * فَكَيْفَ
تَكُونُ عِبَادَةٌ وَطَاعَةٌ مَقْبُولَةٌ * عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ) أَيْ مَرْدُودٌ
فَيَكُونُ فَاعِلُهَا مُسْتَحَقًّا لِلْعِقَابِ * وَتَارَكُهَا مُحْفُوظًا عَنِ الْعِقَابِ * فَتَأَمَّلْ
حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ الْخَطَأُ مِنَ الصَّوَابِ * هَذَا خِلَاصَةُ مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَجَزَاءُ خَيْرًا وَهُوَ صَرِيحٌ بِجَمِيعِ مَا قَدَّمْنَاهُ * وَمُوَافِقٌ لِمَا عَنْ
كُتُبِ الْمَذْهَبِ نَقَلْنَاهُ (فَإِنْ قُلْتَ) قَوْلُ الْبَرْكَوِيِّ يَبْطُلَانِ الْوَصِيَّةُ
(بِاتِّخَاذِ)

بأخذ الطعام والضيفة يوم موته أو بعده مخالف لما نقل عن أبي جعفر من أنها تجوز من الثالث (قلت) في السئلة قولان حكاهما في الخاتبة والظهيرية وغيرهما ومشي على البطلان في متن التوير وذكر في جامع الفتاوى أنه الأصح ووفق بينهما صاحب التوير في شرحه بأن القول بالبطلان مقيد بأن يحضر فيه الناجحات ثم على القول بالجواز بشرطه أمّا محل الأكل لمن يطول مقامهم عنده ولمن يجيء من مكان بعيد دون من سواهم ويستوى فيه الأغنياء والفقراء كما في الخاتبة (قال) في الظهيرية وتفسير طول المسافة أن لا يبيتوا في منازلهم فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي والا فلا انتهى (والمراد) أن لا يمكنهم المبيت في منازلهم لو أرادوا الرجوع في ذلك اليوم لبعدها (ويؤيد) القول بالبطلان مطلقا ما في آخر الجنائز من فتح التقدير للمحقق الكمال ابن المهام حيث قال ويكره الأخذ بالضيفة من الطعام من أهل الميت لأنه شرع في السرور لافي السرور وهي بدعة مستفحمة روى الإمام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من الشباحة واستحب لجيران الميت والأقرباء الإبعاد تهيئة طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما بشغلهم) حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولأنه بر ومعرفة ويلج عليهم في الأكل لأن الحزن يمنعهم من ذلك فبضعفون انتهى ﴿ الخاتمة ﴾ لدفع مايتوهم مبطلا لجميع ما تقدم (ان قلت) انك قد اتيت بالعجاب * وارشدت إلى الصواب * ولكن بقيت لنا شبهة وهي ان ما نقلته عن كتب المذهب يحتمل ان يكون مغرعا على مذهب المتقدمين فليس فيه دلالة على بطلان الاستبحار على التلاوة ونحوها ولا على بطلان الوصية اذ لك بل كل منهما صحيح على مذهب المتأخرين (قلت) قد ذكرنا سابقا ما يدفع ذلك الاشكال * على وجه الاجمال * ولكن لا بأس بزيادة البيان

لنصف يقبل الحق ولا ينكر العيان (فنقول) ارجع الى ما سر دناه لك
من عبارات المتون التي هي عمدة المذهب فانظر كيف صرحوا فيها
اولا بقولهم ولا يصح الاستنجار على الطاعات كاللحج والاذان والامامة والتعليم
ونحوها ثم ذكروا مذهب المتأخرين بقولهم والفتوى اليوم على
جوازه لتعليم القرآن واقتصر عليه جل المتون المحررة كالهداية والكنز
والمواهب وبعض المتون الحقوا بتعليم القرآن لتعليم الفقه والاذان
والاقامة وعمل الشرح ذلك بالضرورة وحاجة المسلمين لعدم من
يقوم بذلك تبرعا في زماننا لا تقطاع ما كان لهم في زمان المتقدمين
وصرحوا بأن المتأخرين اختاروا ذلك استحسانا فقد ابقوا ماعدا المستثنى
بما ليس فيه ضرورة داخلا تحت المنع الذي هو اصل المذهب (فهل)
يصح لما قل فضلا عن فاضل ان يقول انا اخالف اصل المذهب بالكلية
واقول انه يصح الاستنجار على كل طاعة كالنكاح والتمسح والتهاويل
والحج والجهاد والصوم والصلاة والاعتكاف ونحو ذلك بعد اطلاعه
على ما استثناه ائمة مذهبه من اشيء محصورة اختلفوا فيما بينهم في بعضها
وقيدوها وعلاوها بما لم يوجد في غيرها بل نصوا على عدم جواز
غيرها كما قدمناه من عباراتهم ومنها عبارة الذخيرة البرهانية المقدمة في
الفصل الثاني حيث صرح فيها اولا بما افق به المتأخرون من
جوازه على التعليم معللا بالضرورة واعقبه بالتصريح بعدم جوازه على
الاذان والاقامة والحج والغزو وسائر الطاعات (فهل) يحل لمسلم
مقلد لابي حنيفة ان يقول برأيه بخلاف ذلك او يعتقد ان الجواز مطلقا
على سائر الطاعات هو مذهب المتأخرين (وارجع) الى ما قدمناه
عن رسالة الشرنبلالي في الاستنجار على الحج من انه باطل باتفاق ائمتنا
وما نقله من رد المحقق ابن الهمام على ما يوهمه ظاهر عبارة قاضي خان
من جواز الاستنجار على الحج (فهل) يظن احد بان الهمام انه لم
يفهم عبارات المتون وغيرها ولم يعرف ان مذهب المتأخرين الجواز
(مطلقا)

مطلقا حتى يتجاسر على الاعتراض على قاضى خان اما كان له مندوحة
من الاعتراض عليه بعمل كلامه على مذهب المتأخرين الذين نقل مذهبهم
قاضى خان فى كتبه ورضى به وابن السهام هو السهام ابن السهام * وناهيك
به من امام * وما اظن ان من يزعم فيه عدم فهمه لمذهبه انه يفهم بعض
كلامه (كيف) وقد صرحوا قاطبة بأن ما يأخذ المأمور بالحج انما
يأخذه بطريق الكفاية لا العوض عن تعبه * وبنوا عليه انه يجب عليه
رد الزائد من النفقة * وانه بشرط انفاقه بقدر مال الامر * وانه يتصرف
فيه على ملك الامر حيا كان الامر او ميتا معينا كان القدر اولا * وان
للوارث ان يسترد المال من المأمور مالم يحرم * وغير ذلك من الاحكام التى
ذكروها فى الحج عن الغير (ولو) صح الاستئجار على الحج لانه كانت
هذه الاحكام وكان ما يأخذ المأمور انما يأخذه بطريق العوض
لا الكفاية ولم يجب عليه رد الزائد ولم يشترط انفاقه بقدره وكان
يتصرف فيه على ملكه مطلقا لا على ملك الامر ولم يكن للوارث
استرداده مطلقا لان بدل الاجارة يملك بالقبض (فانظر) ايها النصف
الطالب للحق هل سمعت احدا من المتقدمين او المتأخرين صرح بخلاف
هذه الاحكام وبأن الامر فيها اليوم على عكس ما ذكره حتى يكون
شبهة لظنك ان المتأخرين لم يقصدوا الحصر فيما استثنوه وانهم جوزوا
الاستئجار على سائر الطاعات وان لم يمتنع منه تخطئة السراح وغيرهم
بالتعليل بالضرورة اذ ليست الضرورة داعية الى جوازه على سائر
الطاعات فيكون تعليلهم فى غير محله (وحيث) لم يصرح احد
بخلاف ما نقلناه عنهم هل يتجاسر احد منا على مخالفتهم ورد نصوصهم
برأيه بل لو قال ذلك وخالفهم رد عليه صغار الطلبة وقالوا له لا تقبل
الفقه بالعقل بل لا بد من احضار النقل فان قال لهم نقلى ان الحج
طاعة وقد قال المتأخرون يجوز الاستئجار على كل الطاعات لقلوا
له احضر النقل عن احد من يعتمد به من اهل المذهب انه قال على

كل الطاعات حتى نستريح ونستأجر من يصوم عنا رمضان ويصلي
عنا وإذا سئلنا يوم القيمة عن ذلك نقول يا ربنا عبدك هذا نقل لنا
عن المجتهدين الذين امرتنا باتباعهم هذه العبارة التي هي نص في جواز
الاستئجار على الصوم والصلاة كما هي نص على جوازه على الحج بل
هي نص على هدم التكليف الشرعي والخروج عن قواعد الملة المحمدية
(فهل) يقبل ذلك العذر من مسلم جاهل * فضلا عن عالم عاقل
(فعمل) ان ائمتنا لم يستثنوا من الطاعات الا ما نصوا عليه من التعليم
والاذان والامامة مما فيه ضرورة داعية وهي حفظ الدين واقامة
شعاره للموحدين مع ان من عجز عن الحج مضطر الى اجحاج غيره عنه
ولا يكاد يجد احدا متبرعا بالحج عنه لكن لما كانت هذه الضرورة ليست
كالضرورة الى التعليم ونحوه لم يجوزوا الاستئجار عليه على ان ضرورة
هذا العاجز مندفع بانابة غيره منابه في الحج عنه والاتفاق عليه في سفره
من مال الامر فلذا اتفقوا على عدم جواز الاستئجار عليه واتفقوا على
الاحكام التي فرعوها في الحج عن الغير كما قدمناه انفا (وارجع) الى
ما قدمناه اول المقصد عن الكثر وشرحه للزيلعي ومثله في سائر كتب
المذهب متونا وشروحا وفتاوى من ان النيابة تجرى في العبادة المالية
عند العجز والقدرة كالزكاة والعشر والكفارة ولم تجر في البدنية بحال
كالصلاة والصيام والاعتكاف والتلاوة والاذكار وفي المركب منها
كالحج تجرى عند العجز الدائم فقط (فهل) سمعت احدا منهم صرح بخلاف
ذلك اوقال ان ذلك مذهب المتقدمين فقط مع ان النيابة اسهل من
الاستئجار لكونها بدون عوض ولانها جازت في الحج دون الاستئجار
(وانظر) هل قال احد من المتقدمين او المتأخرين بانه يجوز للقاضي او المفتي
اخذ الاجرة على القضاء او الافناء باللسان مع ان القضاء والافناء من الطاعات
(فهل) تقول انت برأيك بالجواز او تزعم انه مذهب المتأخرين حتى
يعتقد القضاء حل ما أخذوه من الرشوة والمخسول ويقولون انما نأخذه
(اجرة)

اجرة على القضاء فيكون اثم كفرهم في عنقك حيث كنت سببا لتعلمهم
 ماهو محرم باجماع المسلمين (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن حاشية
 الشيخ خير الدين الرملي على البحر من قوله في الرد على صاحب البحر
 اقول المفتي به جواز الاخذ استحضارنا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
 المجردة كما صرح به في التاترخاويه الخ (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن
 حاشية المنتهى من قول شيخ الاسلام تقي الدين ان الاستنجار على مجرد
 التلاوة لم يقل به احد من الائمة وانما تنازعوا في الاستنجار على التعليم
 (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن الفتاوى الخيرية وما افتي به من
 بطلان الوصية فهل افتي بذلك مجازفة في الدين او اعدم فهمه لمراد
 المتأخرين بل ما افتي الا عن فقه واف * وفهم صاف * تبعا لما صرح
 به مشايخ المذهب من ان الوصية للقراءة على القبر باطلة وان جازت
 القراءة على القبر لانها تشبه الاجرة على القراءة وهي باطلة فجزاء الله
 تعالى وغيره من العلماء العاملين * جزاء وافيا يوم الدين (والواصل)
 ان المخالف في ذلك * بعد وضوح هذه المسالك * اما مكابر منكر للبيان
 واو اقام عليه الف برهان * لكونه اتخذ القرآن مكتسبا فيخاف ان
 انصف * ان يكون بتحريم كسبه قد اقر واعترف * واما جاهل قليل
 الفهم * عديم العلم * متشبث بحبال اوهام باليه * وخيالات عن رائحة
 الصحة خالية * ومستند الى عبارات خاوية * كبيوت عناكب واهية * وكل
 منهما آثم موزور * لكون المكابر في الدين * والجاهل بين اظهر المسلمين * غير
 معذور (فان قلت) الان حصص الحق * وظهر الكذب من الصدق * فان
 ما ذكرته صحيح * وما اثبتته من النقول صريح * لا يخفى على من عنده نوع
 علم * اورزق ادنى فهم * ولا ينكره الا ضي الحق * هو باليه آثم ملحق
 ولكنا نرى اهل بلدتنا هذه قد اطبقوا على هذه الافعال * واعتقدوها
 من ارجى الاعمال * فليكن هذا مما تعامله المسلمون وتعارفوه * وراوه
 حسنا حين اتلفوه * وقد ورد في الحديث (ان مارآه المسلمون

حسنا فهو عند الله حسن) الا ترى انهم جوزوا الاستصناع ودخول
 الحمام والشرب من السقا ونحو ذلك مما خالف القياس * وقد جوزوه
 لتعامل الناس * فلم لا تكون مسئلتنا من هذا القبيل * لنستغنى عن القول
 والقبيل (قلت) اعلم اولا ان العرف على قسمين خاص وعام وقد
 اختلفوا في العرف الخاص هل هو معتبر اولا والذي صححوه هو انه غير
 معتبر واما العرف العام فهو معتبر بلا شك ولكنك كما قبل حفظت شيئا
 وغابت عنك اشياء (منها) ان ما ذكرته من الاستصناع ونحوه من العرف
 العام ومسئلتنا من العرف الخاص فان العرف العام ماتهمله المسلمون
 من عهد الصحابة الى زماننا واقروه المجتهدون وعملوا به بناء على التعارف
 وان خالف القياس ولم يرد به نص ولا قام عليه دليل فمما اخذ به
 الفقهاء واثبتوا به الاحكام الشرعية وقد قالوا ان العرف بمنزلة الاجماع
 عند عدم النص ولا يخفى ان المراد به العرف العام بالمعنى الذى ذكرنا
 لا ماتهمله بعض الناس فضلا عما رده العلماء وعدوه منكرا كـمسئلتنا
 (وقد) ذكر المحقق ابن الهمام اننا جوزنا الاستصناع استحسانا بالتعامل
 الراجع الى الاجماع العملى من لدن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 الى يومنا بلا تكبير والتعامل بهذه الصفة مندرج فى قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم لا تجتمع امتى على ضلالة الى اخر ما قال فراجع تعلم حقيقة
 ما قلنا (وفي) شرح الاشباه للعلامة البيهقي عن السيد الشهيد التعامل
 فى بلاد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول
 فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياهم على ذلك
 فيكون شرسا منه والا لا يكون حجة الا اذا كان كذلك من الناس
 كافة فى البلدان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة الا ترى انهم او
 تعاملوا على بيع الجر والربا لا يفتى بالحل انتهى ملخصا فانظر ايهما المنصف
 فى التعامل فى مسئلتنا وتأمل فيها حتى يظهر لك دخولها تحت اى واحد
 من هذين التعاملين اللذين لا ثالث لهما (ومن) الاشياء التى غابت عنك
 (ان)

ان العرف انما يعتبر اذا لم يخالف النص كما قاله ابو حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى كما نصوا عليه في باب الربا وغيره
 (وذكر) الامام فخر الدين الزيلعي في باب الاجارة الفاسدة عند قول
 الكتز وان آجر دارا كل شهر بكذا صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل
 مانصه ولا معنى لقول من قال من المشايخ ان العقد صحيح في الشهر
 الثاني والثالث لتعامل الناس لان التعامل اذا كان مخالفا للدليل لا يعتبر
 انتهى (وقد) استعملنا في المقدمة النص - ووص على خلاف هذا
 العرف وسبقنا لك من بعدها نص - ووص أئمة المذهب على بطلانه
 ورده وبيننا لك ما استثناه المتأخرون مخالفين فيه النص - ووص لاجل
 الضرورة التي اولاهها لم يستثنوا شيئا منها (فهل) يسوغ لما قل
 ان يقول ان العرف يصلح دليلا لمسئلتنا حتى يقول له الظلمة والفسفة
 اذن يجوز لنا فعل ما نحن عليه مما تعامله الناس من قديم الزمان
 من الظلم والمعاصي المؤلفة للتعامل السيئ جعلته دليلا وان خالف
 النصوص (فان قلت) هذا ابو يوسف قاضى المشرق والمغرب الذى
 تسلم انت وكل احد اجتهاده وعلمه وورعه قد نقلوا عنه في الربا
 مسألة اعتبر فيها العرف مع مخالفته النص وهى انهم قالوا في الاشياء
 الستة الربوية المنصوص في الحديث الصحيح على ان بعضها كيلى وبعضها
 وزنى او تغير العرف عما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وصار يباع
 ما كان كيليا بالوزن او بالعكس لا يعتبر ذلك ولا يصح بيعها الا كما كان
 في زمنه عليه الصلاة والسلام عملا بالنص وخالف ابو يوسف وقال يعتبر
 العرف (قلت) نعم قال ذلك ولكن بناء على ان المراد من الحديث انما
 هو ضبط التساوى في الاشياء (*) السنة المنصوصة ولما كان في زمنه

(*) الاشياء الستة هى البر والشعير والتمر والملح والذهب والنخلة فقد
 نص على ان الاربعة الاول كيلية وان والاخرين وزنية منه

عليه الصلاة والسلام بعضها مكيل وبعضها موزون جاء تخصيص بعضها
بالكيل وبعضها بالوزن بناء على ما كان اذ ذلك لان ضبط النساوي في
ذلك الزمن كان بذلك فلو تغير العرف وصار ما يكال موزونا او بالعكس
يعتبر ذلك لحصول المراد من الحديث وهو ضبط النساوي في الستة
بأي معيار كان من المعيارين وهذا في الحقيقة ونفس الامر
ليس عملا بالعرف المخالف للنص بل هو تأويل للنص كما لا يخفى على ان
المفتي به خلاف ما قاله فلو باع الحنطة بجنسها متساويا وزنا
والذهب بجنسه متساويا كيلا لا يجوز عندهما وان تعارفوا
ذلك خلافا لابي يوسف لتوهم حصول التفاضل لو بيع بالمعيار
المنصوص عليه كما لو باع مجازفة فانه لا يجوز لتوهم الفضل كما في
الهداية وغيرها (فقد) ظهر لك ان ابا يوسف لم يقل بتقديم العرف
على النص وانما اول النص بما ذكرنا وعمل بالنص (ولو) سلم انه قدمه
على النص في خصوص هذه المسئلة فلا نسلم انه قائل به مطلقا (فقد)
ذكر في فتح القدير ان النص اقوى من العرف لان العرف جازان
يكون على باطل كتعارف اهل زماننا في اخراج الشموع والسمرج
الى المقابر اى العبد والنص بعد ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل

في مسلم القول بذلك لا يلزم عليه من ابطال نصه ابطال اركانها
المنبعة (فقد) تعامل الناس من قديم الزمان البيوع الفاسدة كبيع
المظروف وطرح ابطال للظرف وبيع التقدين نسبة ومتفاضلا وغير ذلك
من العقود الفاسدة والباطلة التي لاتعبد والفوا الغيبة وكثيرا من
انواع الفسوق والفوا بيع العينة والتصدق عن امواتهم في المساجد
وغيرها في مواسم صيام النصارى ونقش الجدار القبلى من المسجد ورفع
الصوت بالذكر مع الجنائز والفوا ابقاد القناديل والشموع الكثيرة في
المساجد لىلى رمضان (وقد) نقل العلامة الباقاني في شرح الملتقى
(فتاوى)

فتاوى العلماء من المذاهب الاربعية بحرمة ذلك مع ان الناس ربما يعدونه
من شعائر الدين والقوا قراءة المولد في المنارات يتقربون بها الى الله
تعالى وينذرونها لشفاء مرضاهم وقدم غيبتهم ويهدون ثوابها للنبي صلى
الله تعالى عليه وسلم مع انها ليست سوى الغنا والعب (وقد ذكر
سيدى العارف عبد الغنى النابلسى تفسيق المؤذنين بذلك وعدم الاعتماد
على اقوالهم بدخول الاوقات لهذه المنكرات ولو اردنا الاكثار مما اكب
عليه الناس واعتقدوه قريبا لخرجنا عن المقصود (وبالجملة) فغالب
الشريعة قد تغير ولم يبق منها سوى الاثر (فهل) يقول مسلم ان
الحرام يصير حلالا بالتعامل بل لو اعتقد ذلك يخشى على دينه والعياد
بالله تعالى (ولو) كان اتفاق البعض بل الاكثر على ماخالف الشريعة
الشريف معتبرا لما ذمهم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
فقد اتى الله تعالى على القليل وذنم الكثير بقوله تعالى (وقابل من
عبادى الشكور) وقوله تعالى (وما آمن معه الا قليل وما اكثرت الناس
ولو حرصت بمؤمنين ولكن اكثرت الناس لا يعلمون) وقال صلى الله تعالى
عليه وسلم (ان الاسلام بدأ غريبا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء قيل ومن
هم يارسول الله قال الذين يصلحون اذا فسد الناس) الى غير ذلك
من الآيات والاحاديث وبكفك ذم الله تعالى الذين قالوا انا وجدنا
آباءنا على امة وانا على آثارهم مستندون (فان قلت) اليس
حنيفة عصرك كانوا يفتنون بصحة هذه الوصايا والاستبشار افتراه
كانوا يفتنون بدون مستند (قلت) نعم انهم كانوا يفتنون بذلك ولكنك
لو طلبت منهم المستند على ذلك وقتلوا مشرق الارض ومغربها لا يكادون
يستندون الا بالعرف وبما فى وقف القنبة وبما شذبه صاحب الجواهر
(اما) العرف فقد علمت حاله (واما) ما فى القنبة فقد يشاء المراد منه
قبيل الخلقة وان صاحب القنبة بنفسه مشى فى موضع اخر على بطلان
الوصية وأشار الى تضعيف القول بالحوار الذى ذكره فى الظهيرة فهو

مرجوح لمخالفته لما صرحوا بتصحيحه معللين بأنه يشبه الاستنجار على قراءة القرآن وذلك باطل وبدعة كما قدمناه عن الولوالجية والتاريخانية وغيرهما (وقد) قال العلامة قاسم ان الحكم وانفيا بالقول المرجوح جهل وخرق الاجماع وح فلا يصح ان يعتبر العرف بناء على هذا القول الضعيف لان اعتبار العرف انما يجوز اذا لم يخالف نصا او قولا مصححا (نعم) قد يكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح فح يعتبر العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه كما ذكره في اول الدر المختار وخلاف ذلك لا يجوز (وقال) العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح او حكم لا ينفذ لانه قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المران به قضاء المجتهد كما بين في موضعه انتهى (ولا سيما) وسلاطين الدولة العثمانية ايدهم الله تعالى لا يولون القضاة والمفتين الا بشرط الحكم والفتيا بالصحيح في المذهب فاذا حكم بخلافه لا ينفذ حكمه كما صرحوا به ايضا (هذا) في حق غيره واما في حق نفسه فقد صرحوا بأنه ليس للانسان العمل بالضعيف في حق نفسه كما ذكره العلامة الشرنبلالي في بعض رسائله لكن قيده غيره بغير من له رأى كما نقله العلامة البيهقي في اول شرحه على الاشياء فيجوز لمن له رأى ترجيح به عنده ذلك القول بدليل صحيح معتبر لا بمجرد التشبهى او تتبع الرخص او الطمع في الدنيا ان يعمل به لنفسه ولا يفتى به غيره لانه غش وخيانة في الدين لان السائل لم يسأله عما رجعه لنفسه وقت الحاجة بل عما رجعه الاثمة لكل الامة الذى او حكم به قضاة زماننا نفذ (نعم) قد يرجحون القول الضعيف لمعارض كما في المحاكم الذى احس بالنقص فيه حتى فترت شهوته فعند ابي يوسف لا يلزم الغسل وهو ضعيف لكن جوزوا العمل به للضعيف الذى يخشى ريبة لا مطلقا - فهذا ونحوه يجوز للشخص (العمل)

العمل به لنفسه وله ان يفتي به غيره في مثل هذه الحالة فقط * واما
 ماشذبه صاحب الجوهرة واغتربه صاحب البحر والشيخ علاء الدين
 من صحة الاستنجار على القراءة فغير صحيح لمخالفته لكتب المذهب فاطبة
 كما قدمنا ذلك كله * والذي يغلب على ظني ان الحدادي صاحب
 الجوهرة اشتبه عليه الاستنجار على القراءة بالاستنجار على التعليم فسبق
 قوله وتبعه من تبعه كصاحب البحر والقهستاني ومثلا مسكين ويدل
 على ذلك قوله وهو المختار فانا لم نرا احدا ذكر اصل الصحة فضلا
 عن كونه هو المختار وانما الذي اختاروه الاستنجار على التعليم وهذا
 ما يقال في زلة العالم زلة العالم وبعد سماعك نصوص المذهب
 لا يجوز لك تقليده فان الجواد قد يكبو والصارم قد يثبو ولو فرضنا
 انه منقول عن احد من اهل المذهب المعتمدين مع مخالفته للمتون
 وغيرها لا يعول عليه وكذا ان كان بناء على ما تقدم عن حاوي الزاهد
 من انه ليس للقارى اخذ اقل من خمسة واربعين درهما اذا لم يسم
 اجرا فانه مخالف لعامة كتب المذهب فهو ان ثبت قول ضعيف
 لا يجوز العمل به لاسا من فان المتقدمين طردوا المنع مطلقا والتأخرون
 انما اجازوا ما اجازوه للضرورة كما صرحوا به والضرورة تمقدر بقدرها
 ولا ضرورة للاستنجار على مجرد التلاوة فلا يجوز كما لا يجوز اكل الميتة
 في غير حال الضرورة * الا ترى انه لو انتظم بيت المال ووصل المعلمون
 الى حقوقهم يرجع التأخرون الى اصل المذهب لعدم العلة التي اقتضت
 مخالفتهم له وهي الضرورة وبصير بطلان الاستنجار على جميع الطاعات
 متفقا عليه بين اهل المذهب جميعا فكيف مالا ضرورة فيه اصلا فثبت
 ان ما في الحاوي لا يعمل به بل العمل على ما في المتون وغيرها (فقد)
 ذكر صاحب البحر في فضلاء الفوائد انه اذا اختلف التصحيح والفتوى
 فالعمل بما وافق المتون اولى انتهى * فكيف بما اطبقت عليه كلمتهم وكان
 هو المنقول عن ائمتنا الثلاثة المجتهدين * ومن بعدهم من المرجحين

ولم ينقل خلافه عن المتأخرين * فهل يقول بعده على ما سبق إليه
 القلم * أوزلت به القدم * ونبه على رده الاختيار * من العلماء الكبار
 كصاحب الطريقة وصاحب تبين المحارم وعلامة فلسطين * الشيخ خير
 الدين * وسيدى عبد الغنى التابلسى وغيرهم والله المولى لهذا
 الحقير على وفق مرامهم * قبل الاطلاع على كلامهم * فله الحمد على
 ما اللهم * وتفضل به وانعم * فكيف يسوغ لحنفى منصف * بقول
 الحق منصف * بعد سماعه ما طفحت به كتب مذهبه * من بطلان
 الاستبحار * على قراءة القرآن ونحوه من الطاعات مما لبس فيه ضرورة
 وبطلان الوصية به ان يفتى بحوازه للتعامل * وبأكل اموال اليسامى
 والارامل * وفقراء الورثة بهذا الظن الباطل (ربنا لاتزعقلونا بعد
 اذ هدبنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) فاحذر الله
 تعالى وعقابه * وغضبه وعذابه * ان تنكر الحق بعد ظهوره * وتعمد
 الى اطفاء نوره * ميلا الى الضمير في الدنيا الدنية * وتخصيل اعراضها
 القانية الرديه * اثلا تكون كن قصص الله تعالى علينا خبره في كتابه العزيز
 بقوله عز من قائل (وائل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه
 الشيطان فكان من الغاوين واوشينا لرفعناه بها ولكنه اخلد الى الارض واتبع
 هواه فثله كمثل الكلب) الاية واكثر المفسرين على انه بلعام ابن باعورا
 وكان عالما من علماء بنى اسرائيل وكان عنده اسم الله تعالى الاعظم فأغروه
 بالمال على ان يدعو على موسى عليه السلام فقال الى الدنيا ولم يعمل
 بعلمه واتبع هواه فاضله الله تعالى على علم ونزع من قلبه الايمان وقصته
 شهيرة * في مواضع كثيرة * ولم تفترس الدنيا هذا وحده بل افترست
 خلقا كثيرا لم تكن عنهم دنياهم من الله شيئا وكانوا من الهالكين
 فقل الحق واو عليك * ولا تداهن احسدا ولو كان احب الناس اليك
 فقد اخذ الله تعالى ميثاقه على اهل العلم ان لا يكتوه فقال تعالى (واذا
 اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب فتيثنه للناس ولا تكثونه) وقال
 (تعالى)

تعالى (ان الذين يكتمون ما ازلنا من النبئات والهدى من بعد ما بيناه
 الناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) وقال عليه
 الصلاة والسلام (من سئل عن علم فكتمه الجحيم يوم القيمة بلجما من نار)
 رواه ابو داود والترمذى * وقال عليه الصلاة والسلام (ما من رجل
 يحفظ علما فكتمه الا اتي يوم القيمة ملجوما بلجما من نار) * رواه ابو
 يعلى والطبرانى * وقال عليه الصلاة والسلام (من كتم علما ما ينفع الله به
 في امر الدين لجمه الله تعالى يوم القيمة بلجما من نار) رواه ابن ماجه * وقال
 عليه الصلاة والسلام (مثل الذى يتعلم العلم ثم لا يحدث به كمثل
 الذى يكثر الكثر ثم لا ينفق منه) * رواه الطبرانى * فان كنت من
 اهل العلم والعرفان * وظهر لك حقيقة ما قلنا الى العيان * فاصدع
 بما تؤمر واعرض عن الجاهلين * وان كنت تخشى الفقر فאלله تعالى
 خير الرازقين * ومن ترك شأ الله حوضه الله تعالى خيرا منه فانه اكرم
 الاكرمين * وما افبح الاكتساب بالدين * فاطلب بما عمل وجه الله تعالى
 ولا تشرك بعبادته احدا * ولا ترج بها اجرة من الناس بل ارج الثواب
 والاجر منه غدا * فقد قال ربنا وهو اصدق القائلين * فى كتابه
 المبين * (ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلاة وانفقوا مما رزقناهم
 سرا وعلاية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهما اجرهم وزيدهم من فضله)
 ومعلوم ان تجارة الدنيا بدار * وان الآخرة هى دار القرار * فشان
 الذين يتلون كتاب الله تعالى العمل بما فيه وقد اخبر انهم يرجون
 تجارة لن تبور * وهى نيل الثواب منه والاجور * قال بعض اهل
 البصيرة كل علم يراد للعمل فلا قيمة له بدون العمل لقول الله تعالى (قل
 يا اهل الكتاب لستم على شئ حتى تقيموا التوربة والانجيل وما انزل اليكم
 من ربكم) يعنى القرآن فالعالم اذا علم جميع العلوم ولم يعمل بما امره
 القرآن ولم ينه عما نهى الله تعالى عنه فليس على شئ بنفس القرآن فيكون
 مثله كمثل الحمار يحمل اسفارا * ومثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث

او تركه بامث فاي حزن اعظم من التثيل بالكلب والمجسار انتهى وفقنا
الله تعالى للعمل بما فيه * واطا على تلاوته وتدبر معانيه * انه اكرم
الاكرمين * وارحم الراحمين * واستغفر الله العظيم * التمه * لبعض
فروع ومسائل مهمه * فوائدها جهه * اعلم ان الوصية واجبة اذا كان
عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة
التي فرط فيها ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق والافسوخة ولا نجب
للوللدين والاقربين لان آية البقرة منسوخة بآية النساء وركنها الايجاب
والقبول ولو دلالة كان يموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول
صریح * ونجوز بالثالث الاجنبي بلا زيادة الا ان تجبر الورثة بعد موت
الموصى لاقبله * ونثبت باقل منه عند غناء ورثته او استغناهم بحصتهم من
الارث * كما ندب تركها بلا احدهما لانها حينئذ صلة وصدقة * وصحت بالكل
عند عدم الوارث واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخره الموصى وان
تساوت قدم ما قدمه * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وعين مقدمة على الفطرة
اوجوبها بالكتاب والفطرة على الاضحية لوجوبها اجاماً * وفي القمستانى عن
الظاهرية عن الامام الطواويسى يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار ثم
النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج * وفي البرجندى مذهب
ابى حنيفة رحمه الله تعالى آخر ان حج النفل افضل من الصدقة ولو اوصى
بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا
او يطعن قبره او يضرب على قبره فبطلت انتهى الكل من التوير
وشرحه (تنبيه) وبما تقرر مع مامر علم كيفية ترتيب الوصية لمن
اراد ان يوصى فيجب عليه تقديم الاهم فالاهم فيقدم حقوق العباد
التي لا شاهد بها فان حقوق العبد مقدمة لاحيائه واستغناء الله تعالى
ثم باخراج زكاة ماله او ما تبقى عليه منها * وبالحج الفرض ان لم يكن
حج * وبكفارة كل عين حنث فيها ويجب دفع كل كفارة لعشرة ولا
(يكفى)

يكفي دفع كفارات متعددة او كفارة واحدة لاقول * وببقية الكفارات المذكورة ان كان عليه شئ منها مع مراعاة العدد في مصرفها كما علمت وبالتذور وبفدية الصيام والصلاة ويكفي دفعها واحد وبما في ذمته من الاضاحي وصدقات الفطر ونحو ذلك * فهذا كله اذا ترك شيئا منه يكون آثما ويموت عاصيا ويستوجب النار * ان لم يدفع عنه الغفار * ثم ان لم يكن عليه شئ من ذلك او كان وفعله او اوصى به يستحب له ان يوصي بان يحج عنه نفلا فانه افضل من الصدقة كما قدمناه * وبشراء رقبة تعاق عنه * وشاة تضحي عنه * وبفدية صلاته وصيامه * وكفارات ايمان ونحوها احتياطا لاحتمال تقصيره في شئ من ذلك * وكذا بشئ معين يخرج عنه على نية الزكاة لما قلنا * ويوصي ايضا لفقراء ارحامه ثم بعدهم لفقراء جيرانه ثم لاهل حرقته ثم لاهل بلده ثم للفقراء من غيرهم ويحبني ان يتفقد ذوى الهيات والمرؤة من الفقراء « ١ » وذوى العلم والصلاح ومن له حق عليه من تربية او تعليم او نحو ذلك ليكون ذلك شكرا له على صنيعه ايضا فهو مأثور به وان يتفقد مسجد محله او غيره لعله يحتاج الى مرمة ونحوها * وان يوصي بشئ لعمارة طريق او سبيل

« ١ » قال في شرح الهداية المسمى بمراج الدراية ثم اعلم ان الافضل ان يجعل وصيته لاقاربه الذين لا يرثون اذا كانوا فقراء قال ابن عبيد البر لا خلاف فيه بين العلماء لانه تعالى كتب الوصية للوالدين والاقرين فخرج منه الوارثون بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبقي سائر الاقارب على الاستحباب وقد قال تعالى (وآتي المال على حبه ذوى القربى) الآية فبدأ بهم ولان الوصية صدقة فتعتبر بالصدقة في الحياة اما لو اوصى لغيرهم وتركهم صحت وصيته عند الفقهاء واكثر اهل العلم وعن طاووس والضحاك تنزع من الغير وترد الى قرابته وعن الحسن وجابر بن زيد يعطى ثلث الثلث للغير ويرد الباقي الى قرابته اهـ منه

او تجهيز غاز او ابن سبيل او فك اسير او غارم او نحو ذلك فكل ذلك او معظمه قد انعقد اجماع المسلمين على جزيبل ثوابه ولو اوردنا ما فيه من الاحاديث والاخبار لخرجنا عن المقصود * وان يوصى اهله بالتقوى والصبر والا يرفعوا عليه صوتا ولا يصلوا عليه في السجود ولا يحفروا له قبرا لم يبل ميتة «١» فانه مابق شيء من عظامه لا يجوز نبشه كما ذكروه وان لا يكتنوه بما خالف السنة * وان لا يستأجروا له على الختمات والتهاليل بل يفعلون ذلك له تبرعا هم او غيرهم فان ذلك ينفعه اما القرآن فشهر واما التهاليل ففيها اثر وحكاية تؤيده ذكرها السنوسي في اخر مسترح السنوسيه والاحسن ان يفعلها بنفسه في حياته الاتفاق على وصول ثوابها له على ان ما يفعلونه له بعد موته لا يخلو عن منكرات غالبا * واحذر من الوصايا الباطلة التي ذكرناها وغيرها * وينبغي ان يوصيهم بان لا يضربوا على قبره خيمة في الثلاثة الابام فان فيه زيادة

«١» قال العلامة محمد الشهير بابن امير حاج تليذ ابن السهام في شرحه على النية واما ما يفعله الجاهلة الاغبياء من الحفارين وغيرهم في المقابر المسبلة العامة وغيرها من نبش القبور التي لم تبل اربابها وادخال اجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر الذي ينبغي لكل واقف عليه انكاره على معاطيه بحسب الاستطاعة فان كف والارفع الى اولياء الامور وفقهم الله تعالى ليقابلوه بالتأديب ومن المعلوم ان ليس من الضرورة المبيحة لجمع الميتين فصاعدا ابتداء في قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريبه او ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لبعض من بها من الموتى فضلا عن كون هذه الامور وما جرى مجراها مبيحة للنش وادخال البعض على البعض قبل البلا مع ما يحصل في ضمن ذلك من هتك حرمة الميت الاول وتفريق اجزائه فالجذر من ذلك انتهى منه

على الكراهة ما شاهدناه من تهمد كثير من القبور بسبب فق الاوتاد
وان ينقص الوصية عن الثلث ويراعى جانب الورثة كما مر * وان يكتب
في صدر وصيته كما نقل عن الامام رحمه الله تعالى بعد البسملة هذا
ما وصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق والنار حق الى آخر ما ذكره في
الظهيرية في موضعين قبل القسم الثالث في المحاضر والسجلات * وان
يدوم على ذكر الله تعالى ليكون آخر كلامه لا اله الا الله * فهذه هي
الوصية الشرعية * والخصلة المرضية * التي يحمل عليها ما وردت به
الاحاديث النبوية * الخالية عن الحظوظ النفسانية * والفرغات الشيطانية
لا ما يفعل في زماننا فان اغلبها باطلة رديئة * فاعمل بها وعلمها غيرك لتال
الدرجات الرفيعة * واحرص عليها فان ماسواها كسراب بقيعه
وامكر مولاك * على ما يولاك * فهو يتولى * ذلك * وفي التنوير وشرحه
الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية لا تحمل
للاغنى لانها صدقة وهي على الغنى حرام وان عمت كقوله يأكل منها
الغنى والفقير واو خصت بالغنى او بقوم اغنياً محصورين حلت لهم وكذا
الحكم في الوقف كما حرره من لا خسر وانتهى * وتأمله مع ما قدمناه عن
الخاتمة في الوصية باتخاذ الطعام من قوله ويستوى فيه الاغنياء
والفقراء وعلمه في جامع القناري بجريان الزمارف بانها للغنى والفقير قال
والعروف كالمشروط وهذه وصية لا تخص بنوع كالعلماء والفقراء بل
تعم انتهى * لكن قدمنا عنه نصحيح بطلان هذه الوصية فتدبر * وعلى
ما في التنوير ما يفعل في زماننا من الايصاء بسقي ماء السوس في المقبرة
حالة الدفن لا يحمل للغنى الشرب منه فتنبه * وفي نور الدين في اصلاح جامع
الفصولين عن مجمع الفتاوى لو الورثة صغاراً فترك الوصية افضل وكذا
لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء او يستغنون
بالثلثين فالوصية اولى * وقدر الاستغناء عن ابى حنيفة اذا ترك لكل

واحد اربعة الاف درهم دون الوصية وعن الامام الغضالي عشرة الاف انتهى * وقوله فترك الوصية «*» افضل مخالف لما مر الا ان يحمل عليه فتدبر (فرع) له خادم او قريب اسمه محمد وهو معروف فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر به من غير نسبة يعرفونه بعينه فقال اوصيت لمحمد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهموا انه عناء هل يحل له ان يأخذ والسامع انه يشهد قيل لا وقبل نعم قال في القنية وهو الاشبه بالصواب ووافق لغيرها من المسائل وادفع للخرج فقد ابتلى الخاصة والعامة بقولون اوصيت للامام كذا وللمؤمن كذا ويريد به امام المحلة وهؤنهم وبفهم الناس ذلك انتهى * وفيها عليه فوائد فقهرها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات والصيام لكنه يخاف انه عسى ترك تعديل الاركان وعليه تبعات اخر فانه يقدم التبعات ثم ان كان الورثة اغنياء بسحب ان يوصى للصلوات والصيامات وفيها اوصى بثلاث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته لايحوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه * وفيها اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رخص ان كان الثالث لابني بالصلوات جاز وان كان اكثر منها لم يجز انتهى (قلت) والظاهر ان المراد لابني بغلبة الظن لان القروض ان عمره لا يدري وذلك كان بقي الثالث بنحو عشر سنين وعمره نحو الخمسين او الستين ووجه هذا القول

«*» قوله مخالف لما مر اي في اول النعمة فانه قيد نديها هناك بما اذا كانوا اغنياء او يستغنون بالبراث والا فالافضل تركها وظاهره انه لا فرق بين ما اذا كانت الورثة صغارا او كبارا وهنا قال ان تركها افضل اذا كانوا صغارا وظاهره ولو كانوا اغنياء فيخالف ما مر الا ان يحمل ما هنا عليه بأن يراد بالصغار الفقراء تأمل منه

(ظاهر)

ظاهر «*» للماهر وكأنه تخصيص الاول فتأمل * اوصى لرجل بمال
والفقراء بمال وانرجل محتاج الاصح جواز اعطائه من نصيب الفقراء كما في
الخاتمة * وفيها ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق
بها على واحد دفعة جاز وكذا عكسه * اوصى بأن يتصدق بشيء من ماله
على فقراء الحاج او مكة عن ابي يوسف يجوز ان يتصدق على غيرهم
وقال زفرلا وعن ابراهيم بن يوسف الافضل ان لا يجاوزهم * قال في
جامع الفتاوى وان صرف الى غيرهم جاز وعليه الفتوى * واو قال
في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز * وفي الظهيرة وغيرها اوصت
الى زوجها بان يكفها من مهرها الذي عليه فوصيتها باطلة (قلت)
فليتنبه لهذه فهي كثيرة الوقوع في زماننا حيث توصى بتجهيزها من
مالها وزوجها حتى فلباق الورثة الرد لان ذلك على الزوج فهي وصية
له في المعنى (فائدة) اعلم انه اذا اوصى بغدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً
لانه منصوص عليه وان تطوع بها الوارث بلا ايصاء قال محمد رح في

«*» قوله ووجه هذا القول ظاهر بيانه ان رجلاً او اوصى بثلاث ماله
وبشيء اخر زائد على الثالث وهو مجهول تنفذ الوصية من الثالث فقط
ولا تضر جهالة ما زاد عليه لان الزائد اذا علم لا تنفذ الوصية به فكذا
اذا جهل واو اوصى بشيء مجهول هو دون الثالث لم تصح اصلاً وهنا
لما رأينا الثالث بنحو عشرين سنين وعمره نحو الخمسين تقريباً علمنا يقيناً
انه اوصى بالثالث و بأزيد منه وذلك الزائد مجهول فتأخذ من الثالث فقط
ويبلغ الزائد فلا تضره الجهالة واما اذا كان الثالث بنحو اكثر من نحو
الخمسين فلم يعلم انه قد اوصى بأقل من الثالث وذلك الاقل لم نعلمه كم هو
هل هو خمسون او اقل او اكثر فلذا بطلت الوصية والظاهر ان هذا
القول تخصيص للقول الاول الذي اطلق البطلان فلا يتنافيان
والله تعالى اعلم انتهى منه

الزبادات يجزئ به ان شاء الله تعالى وهكذا علقه بالشبهة فيما اذا اوصى
 بفدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال كون النص
 معلولاً بالبحر قالوا وان لم يكن معلولاً فهي بر مبتدأ يصلح ماحياً للسبب
 فكان فيها شبهة كما اذا لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول
 ولم يجزم بالآخرين فعلم انه اذا لم يوص بفدية الصلاة فالشبهة اقوى
 (واعلم) ان المذكور فيما رأيت من كتب أئمتنا فروطاً واصولاً انه اذا لم
 يوص بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه وليه وهو من له التصرف في
 ماله بوراثته او وصاية قالوا ولو لم يملك شيئاً يستقرض الولي شيئاً فيدفعه
 للفقير ثم يستوفي منه ثم يدفعه لآخر وهكذا حتى يتم * والمتبادر من
 التقييد بالولي انه لا يصح من مال الاجنبي * وظهر ما قالوا اذا اوصى
 بحجة الفرض فتبرع الوارث بالحج لا يجوز وان لم يوص فتبرع الوارث
 اما بالحج بنفسه او بالاجاج عنه رجلاً فقد قال ابو حنيفة يجزئ ان شاء
 الله تعالى لحديث التميمية فانه شبهه بدين العباد وفيه او قضى الوارث
 من غير وصية يجزئ فكذا هذا * وفي المبسوط سقوط حجة الاسلام
 عن الميت باداء الورثة طريقه العلم فانه امر بينه وبين ربه تعالى فلم هذا
 قيد الجواب بالاستثناء انتهى ذكره في البحر * وظاهره انه من غير الوارث
 لا يجزئ وان وصل الى الميت ثوابه ثم هذا يترك على ما قدمناه عن
 الشمر بن لال والفح من وقوعه عن الفاعل فليتامل (فان قلت)
 تشبيهه بالدين في الحديث يفيد ان الوارث ليس بقيد لان الدين لو قضاء
 اجنبي جاز (قلت) المراد والله تعالى اعلم التشبيه في اصل الجواز لا من
 كل وجه والا فالدين يجب ادائه من كل المال وان لم يوص به والحج
 ليس كذلك عندنا فانه لا يجب الا بوصية ولا يخرج الا من الثلث لانه
 عبادة ولا يد فيها من الاختيار بخلاف حقوق العباد فان الواجب فيها
 وصوائها الى مستحقها لا غير فلم يكن التشبيه من كل وجه فلم يلزم ما قلته
 نعم وقع في كلام بعض المتأخرين في مسئلتنا الوارث او وكيله ومقتضى
 (ظاهر)

ظاهر ما قدمناه من كلامهم انه لا يصح لان الوكيل لما استوهب المال من
الفقير صار ملكا له لا للوارث وصار بالدفع ثانيا للفقير اجبا اذا دعا من
مال نفسه الا ان يوكله بالايهاب والاستيهاب في كل مرة * واما قوله
وكلتك باخراج فدية صيام او صلاة والدي مثلا * فقد يقال يكفي لان
مراده تكرير الايهاب «*» والاستيهاب حتى يتم وقد يقال لا يكفي ما لم
يصرح بذلك لان الوارث العاقل لا يندري لزوم كون ذلك من ماله حتى يكون
ملاحظا انه وكيل عنه في الاستيهاب له ايضا بل بعض العوام لا يعرفون
كيفية ما يفعله الوكيل اصلا ولا سيما النساء * نعم ان قلنا التقييد بالولي
غير لازم بل المراد منه حصول الاخراج من ماله او من مال غيره باذنه
لا يلزم شيء من ذلك وقد بلغني عن بعض مشايخ عصرنا انه كان يقول
بلزومه وانكر عليه بعضهم وكان كل واحد نظرا الى شيء مما قدمناه والله تعالى
اعلم ولكن لا يخفى ان الاحوط ان يباشره الوارث بنفسه او يقول لآخر
وكلتك بان تدفع لهؤلاء الفقراء هذا المال لاسقاط كذا عن فلان
وتستوهب لي من كل واحد منهم الى ان يتم العمل * ثم اعلم انه لا يجب
على الولي فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع واذا كان
عليه واجبات فوائت فالواجب عليه ان يوصي بما يفي بها ان لم يضق
الثالث عنها فان اوصى باقل وامر بالدور وترك بقية الثالث للورثة او تبرع
به لغيرهم فقد اتم بترك ما وجب عليه نبه عليه في تبين المحارم وهذا

«*» قوله والاستيهاب فيه انه لا يصح لانه توكيل بالتكدي اي الشحاذة
لما صرحوا به من ان التوكيل بالاستقراض باطل وكذا كل ما كان تمليكا
اذا كان الوكيل من جهة الطاب للتملك كالاستعارة لان ذلك صلة
وتبرع ابتداء فيقع للوكيل الا ان يحمل على الرسالة بان يخرج الكلام
مخرج الرسالة بان يضيف الكلام للامر فيقول ان فلانا يطلب منك
ان تهبه كذا والله تعالى اعلم ابن المؤلف

الناس عنه غافلون * والظاهر ان في الحج كذلك يجب ان يوصى بما يفي
بالاجاج من محله تأمل (فائدة اخرى) اوصى الى رجل في نوع كان
وصيا في الانواع كلها فوصى الاب لا يقبل التخصيص بخلاف وصى
القاضي كما في الخاتبة وغيرها (وفي) حبل التارخاتيه جعل رجلا وصيه
فيما له بالكوفة واخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعند ابي حنيفة
كلهم اوصياء في الجميع ولا تقبل الوصاية التخصيص بنوع او مكان او زمان
بل تعم وعلى قول ابي يوسف كل وصى فيما اوصى اليه وقول محمد
مضطرب والحيلة ان يقول فيما لي بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها
الامام الحلواني بان تخصص به كالبحر الخاص اذا ورد على الاذن العام
فانه لو اذن لعبده في التجارة اذا غام ثم جرح عليه في البعض لا يصح وبأنهم
ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه
واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة انتهى ملخصا (قلت)
ومفاده انه او اوصى الى رجل بتنفيذ وصية بمرات وكفارات ونحوها
يصير وصيا عاما على جميع تركته ويكون التصرف فيها له بل وان
قال جعلتك وصيا في ذلك خاصة بناء على قاله الحلواني فتأمل * ثم
رأيت المسئلة منصوصة في الفتاوى الخاتبة حيث قال مانصه ولو اوصى
الى رجل بدين والى اخر ان يعقب عبده او ينفذ وصيته فيها وصيان
في كل شيء في قول ابي حنيفة وقال كل واحد وصى على ما سمي له
لا يدخل الآخر معه انتهى * وصرح فيها بأن الفتوى على قول
ابي حنيفة والناس عنها غافلون فلتكن على ذكر منك والله تعالى اعلم
وله الحمد على ما اللهم وعلم * وصلى الله على سيدنا محمد النبي المكرم * وعلى
اله وصحبه وسلم * وقد تجزئ تحرير هذه الوريقات على يد موشها * وضمنهم
برودها وحواشها * محمد امين ابن عابدين * عفا الله تعالى عنه وعن

والديه ومن له حق عليه * امين

في رجب الاصح سنة ١٢٢٩

﴿ هذا تقریظ العلامة السید احمد الطحطاوی مفتی مصر القاہرة ﴾
﴿ صاحب معاشیة الدر المختار القاہرة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

حدا لمن جعل فؤاد الحاسدين لمهند النصر غدا * وصير كلوم
الحاثرين لمنصة الرد وردا * وصلاة وسلاما على اشرف رسول
الذي انزل عليه للمعاندين لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا * وعلى آله واصحابه الذين سيجعل
لهم الرحمن ودا * ما بشر بشير المتقين وانذر قوما ادا (اما بعد) فقد
اطلعت على هذه الرسالة الثمينة * التي هي لفائف الصواب خزينة
المعاني بشفاء العليل * وبل الغليل في حكم الوصية بالخصات والتهليل
فوجدتها رفيعة الشأن * زاهية العرفان * انوارها قرآنية * وامداداتها
ربانية * مطوق البلاغة يشرب من حياضها * وبلابل التحقيق تصدح
في ذرى افنانها * تكفلت بجمع اصح النصوص دون اضغاثها * وتصدرت
لحل مشكلات المسائل بلين معطفها

رجال الفقه ان تليت عليهم * مسائلها صحيفات المقام
اقروها وقالوا باتفاق * فان القول ما قالت حرام

فلا در براع زركش تلك الرياض السندسية * ولله فكر امام حقق تلك المسائل
الاصلية والفرعية * تحقيقا لا يصد عنه الاحسود سد حسد باب الانصاف
او جاهل حله الجمل على النزول الى حضيض الاعتساف

اذا ما قال خبر قول حق * وبعض معاصريه صد عنه
فاما ان يكون له حسودا * بعاديه على ما كان منه
واما ان يكون به جهولا * وصد الغمر عنه لم يشنه

فكنى المسود ما فصحته عند سورة الفلق * وكفى الجاهل عنوانه * ولو
انقضى زمانه * والمأمول من ولى التوفيق * ان يسلك بنا اقوم طريق
واصل واصل على ذروة الانام * رسول الملائكة العلام * سيدنا محمد واله
الكرام * الفقير اليه تعالى احد الطحطاوى غفر له

وقد كان كتب للمؤلف كتابا صورته

هذه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلى الاعلا * والصلاة
والسلام على سيد اهل العلا * محمد واله اهل الولا والاستجلا * ان
احسن ما ارتشفته افواه المسامع من كووس الشفاء * واصبى ما تعطرت
معاطس الاشمام بطيب نشره ونسيم رياه * وابدع ما نسجت السن
البافاء من حلال الالفاظ المطرزة بنفيس الجوهر المنضود * وابرع
ما سبكته افكار النبغاء ورصعته بغوالى الدرارى من حلى عرائس
المعاني ما نسات القدود * سلام بضوع الاكوان بريا شذا عرفه الاربع
الشميم * ويخمش وجنات الورد بنان صباه ويرفح العذبات منه صبيح
النسيم * اخص به من حلى اجياد ابيكار العلوم بعقود تقريره * ووشح صدور
الطروس بقلائد تحريره ونخبيره * ان قرر تفجر من بحر رقائقه الروائق
ينبوع التحقيق معينا * او حرر نادى الناهل من عوارف معارفه او كشف
الغطا ما ازدبت يقينا * من تقلد جلاد جدال الشريعة حسا ما لا تنبو
مضاربه * وايد من سرايا مصنفاته الفقهية بجبوش قدبها سنام المعاند
وغاربه * اعنى كعبة ذوى المجد والافضال للقاصدين * الاستاذ سبدي
محمد الامين * لازالت احاديث فضائله المرفوعة مروية على افواه الدهور
ولا برحت قلائد مقالاته محلية للبات الزمان ونحور الحور (اما)
بعد فقد ورد الكتاب الكريم * الذى هو ابهى من الدر النظيم * ففكت
يدى مذجاء مسك ختامه * فشاهدت ما بالزهر يزرى وبالزهر فاعمرى
ما بالبحر الاعقد من جواهر مقالاته ينتظم * وما الزهر الاثر من ثوره

(يتبسم)

يُذِيبُ نَحْلِي بِقِرَاءَتِهِ اللِّسَانَ * وَتَشْنُغَتْ بِسَمَاعِهِ الْآذَانَ * وَقَدْ أَشْرَفَتْ عَلَيْنَا
مَعَهُ شَمْسُ تِلْكَ الرِّسَالَةِ السَّاطِعَةِ * الَّتِي هِيَ لِاصْصَحِّ نَقُولِ الْمَذْهَبِ جَامِعَةٍ * فَجَرَى
عَلَيْهَا يَرَاعُ النَّفَرِ يَضْمًا هُوَ الْوَاقِعُ وَصَرَحَ بِالتَّفَرُّعِ عَلَى الْأَدَاءِ الْمَكَابِرِ الْمَعَانِدِ
مَذْلَاحَ تَحْرِيرِ الْمَسَائِلِ فَدَكَّسَى * حَلَّامًا مِنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ
مَنْ ذَا يَمَارِضُهُ وَقَدْ دَانَتْ لَهُ * دَوْلٌ مِنَ السَّرْفِيقِ وَالتَّمْقِيقِ
وَبَعْدَ هَذَا كَلَامٌ مَسْئُولٌ عَنْهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِذَلِكَ وَتَارِيخُ الْكِتَابِ سَابِعُ
ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةِ ١٢٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَمْدًا لِمَنْ جَعَلَ التَّفَقُّهَ فِي الدِّينِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ * فَكَانَ لِبَصَارِ ذَوِي
الْأَبَابِ نُورًا وَلَا رَوَاحِمَهُمْ أَقْوَاتُ * وَصَلَاةٌ وَسَلَامٌ عَلَى الْقَلَمِ الْمُرْتَجِمِ عَنْ كُلِّ
سِرٍّ مَكْنُونٍ وَحِكْمٍ مَبِينٍ * الْقَائِلِ مَنْ يَرُدُّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا بِفَقْهِهِ فِي الدِّينِ
وَعَلَى اللَّهِ الْأَطْمَارُ * وَاصْحَابِهِ الْأَخْيَارُ * وَتَابِعِيهِمْ بِالْكَشْفِ عَنْ
هَذَا الدِّينِ كُلِّ مَلْهٍ * الْوَاردِ فِيهِمْ اخْتِلَافٌ أَمْتِي رَحِمَهُ * مَا فَاحَ نَشْرُ الْإِخْلَاصِ
وَنَارُ * وَمَا عِبَادُ اللَّهِ عِبْدٌ ابْتِغَاءً لَوَجْهِهِ لَا طَعْمًا فِي دَرَاهِمٍ وَلَا دِينَارٍ (إِمَامُ بَعْدِ)
فَاقَى لَمَّا سَرَحَتْ طَرْفُ طَرْفٍ فِكْرِي الْفَارِ * فِي طَرْفِ سَاحَةِ هَذَا
الرُّوضِ الْبَاسِمِ الزَّاهِرِ * وَجَدْتُ نُورَ نُورٍ بِشِيرِ بَيْنَانٍ وَرُودَهُ إِلَى النُّعْمَانِ
مُلْتَقَا بَاحِدِ نَبْتٍ وَأَعْطَرَ رِيحَانٍ * فَتَحَقَّقْتُ أَنَّ هُوَ الْاجْتِنَانُ * ذَوَاتَا
أَفْنَانٍ * فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاحَتَانِ * وَجِنَا الْجَنَيْنِ دَانٍ
فَقُلْتُ

بَادِرُ إِلَى رَوْضِ فَضْلِ * إِنْ رَمَتْ فِي النَّاسِ نَحْمَدُ
وَأَغْنِمُ لِحُكْمِ جَلَالِهِ * الْعَبَّاسِيَّةَ مُحَمَّدُ

فَاجَلَّتِ النَّظَرُ فِي مَحَاسِنِ غُرَرِهِ النَّازِلَةِ فِي غُرَفِهِ * وَاسْتَنْصَافَاتِ بَدْرِهِ الَّذِي
يَحْسُدُهُ كُلُّ كَوْكَبٍ عَلَى كَيْالِ شَرْفِهِ * فَإِذَا هُوَ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ فِي هَذَا
الْأَشَانِ * وَالِدُ الدَّرِّ النَّضِيدِ فِي إِخْلَاصِ الْعَمَلِ لِلْمَلِكِ الدِّيَانِ * وَشَفَاءُ الْعَمَلِيلِ
بِإِبْصَاحِ الْبَيَانِ * وَبِلِ الْغَالِيلِ لِمَنْ بَغَى التَّبَيَانِ * عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ

التعنان * ثم لما تأملت ما حوته هذه الرسالة * الخالبة عن الاطياب
 المؤدى للمال * شبهتها بقلائد العقيان * بل بعقود الجمان * لم لا وهى منقولة
 عن اولئك القادة الفحول * الذين اقوالهم من اصح النقول * وكيف
 لا والادلة بارزة النصال * فى ساحة المجال * فعلى المنصف ترك القيل
 والقال * لان اتباع الحق حسن المآل * على انها من آثار اقلام من
 اتسم بالفضل والعلم * واخذوا من لباني المجد والحلم * فله دره من همام
 اشاع وردها * وحلى بعقود عباراته وردها * والله يراع حسن وجنة
 الطرس بتلك الاقوال * واظهر بهجة الانس بلالاء جواهرها الفوال
 وبانها من رسالة دلت على مؤلفها دلالة النسيم على الازهار * والشمس
 على النهار * واعربت انه اغرب فى سعة اطلاعه * وان شبره فى الفضل
 اطول من ذراع حاسده وباعه * وانه غاص البحر فقاظ بدرره الفائقه
 وقبح السكت فظفر بالجوهره الرائقة * وسلك فى الطريقة المحمدية اعظم
 المسالك * فابالك من الهداية بما هنالك * فجزاه الله احسن الجزاء على
 مسعاه * وانه من خيرى دنياه واخراه * وادام بهجته بين الانام * ومنحنا
 وياه حسن الختام

كتبه السيد محمد عمر الغزى

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى رفع مقام اهل الشرع منذ نصبهم
 لاجراء احكام كتابه * وجعلهم نجوما يهتدى بنورهم الى مقام اليقين
 منذ افهمهم لذيد خطابه * واثبت لهم التمييز ورفع لهم المقدار * فانشرح
 بهم صدر الشريعة وصار على المنار * والضلاة والسلام على من ارسل
 رحمة للعالمين * وعلى اله واصحابه الهادين المهتدين * والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة الفقهية
 العديدة الاشياء والنظائر فى مذهب الحنفية * فوجدتها موافقة للمعقول
 (والمنقول)

والمنقول * قد احتوت على اقوال ائمة المذهب الفحول * فلهذا در مؤلفها
ما اغزر علمه * وما ازكى فهمه * حيث لم يسبقه اليها سابق * ولم يلحقه بها
لاحق * لقد انقذ بها من كان في بحر الجهالة * وفي عي الضلالة * واتى
فيها بما نبيه به راقد الهمم * وانا رب توضيحها ارجاء الدقائق المدلهمم
فلا بدع اذ هو مرجع العاملين * وابن العابدين * فجزاه الله الجزاء الجليل
وابقاء البقاء الطويل * ووفقنا واياه * الى ما يحبه ويرضاه * بحجاء خير
انبياه * صلى الله وسلم عليه وعلى من والاه

قال ذلك بلسانه * ورقه بينانه * احقر الورى

محسين المبلى بامانة الفتوى بدمشق

الشام * ذات الثغر البسام

وذلك في شهر رمضان المبارك سنة ١٢٣٠

الحمد لله

رسالة الحق بفتح مبین * جات فتحن الله فيها ندين
ولم يكن لفضلهما منكر * الا الذي قد باع ديننا بدين
ونحن سلنا وحاشا بان * نكون عن سبل الهدى حائدين
وقد كتبنا شاهدين الهدى * يارب فاكتبنا مع الشاهدين
رسالة قنا على الحق مذ * جاء بهما محمد عابدين

عجالة العبد الضعيف القاصر عمر الخالوتي

البكرى الباقى الحنفى ذو والفكر

الفاتر قريح القرين

والخاطر عفى عنه

امين

الحمد لله تعالى

رسالة بالصدق وافت على * نهج جاهها الله بمن يشين
الفاطم كالدري في سبكم * ليكنها تزي بدر ثمين

حوت صحيح القول عن مذهب * بروى عن انعمان حق يقين
 نزيل غيم الجمل عن قارى * وينجلي قلب صداه مكين
 الفها شهم همام سمى * محمدا من للفناوى امين
 عجالة الفقير اليه محمد امين الايوبى الانصارى
 الحنفى الخلوئى القادرى

الحمد لله الذى اظهر الحق على يد من اختاره للهداية * وارشد الى
 الصديق من ساعدته العناية * فسبحانه من اله اعطى كل شئ خلقه ثم
 هدى * وجعل اهل العلم مصاييح بهم يهتدى * والصلوة والسلام
 على من اوضح للناس سبيل امر معاشهم * وبين لهم ما به نجاتهم في
 معادهم * وعلى آله المتبعين سنته * واصحابه الخائزين قصب السبق
 بصحبته * الداعين الى الاتباع * الناهين عن الابتداع * (وبعد) فقد
 اطاعت على هذه الرسالة * الحاوية لانواع البسالة * فوجدتها فريدة
 في هذا الباب * مستجمعة لتحقيقات اولى الالباب * الذين نصبوا انفسهم
 لنفع العباد * واسمروا اجفانهم حتى ظفروا بالسداد * ودونوا باستنباطهم
 هذا الدين * وحصنوه بالآيات والاحاديث الواردة عن سيد المرسلين
 فن تمسك باقوالهم فاز ونجا * ومن اعرض عنها لم يزل صدره ضيقا
 حرجا * فنعوذ بالله من ضيق الصدور * ومن لم يجعل الله له نورا فخاله
 من نور * وحين سرحت الطرف في رياض بلاغاتها * ورويت بالكرع
 من رحيق استعاراتها انشدت * ولا بدع فيما اوردت

فوالله ما ادرى ازهر خيالة * بطر سكرام دريلوح على نحر
 فان كان زهرا فهو صنع سخابة * وان كان درافهو من لجة البحر

فلا درمنشها * ومجلى فصاحتها وهداياها * فلقد اتى بها بما يشفى الغايل * ولم
 يدع المعاند عليه من سبيل * على حذائفة سنه * وعدم المساعدة على ما اوراه من
 جودة ذهنه * مستندا بذلك الى اقوال ثقات الاثمة * الذين هم هداة هذه
 (الامد)

الامه * وما قاله هو الحق الذي اتفق عليه اهل الكمال * وماذا بعد الحق
الا الضلال * فسبحان من خصه بهذه المزية * واقدره على جمع ما قسنت
من المسائل الفقهية * فمن كان ذا بصيرة ولم يغلب عليه الهوى والطمع
في حطام الدنيا وتأمل ما ذكر * وامن النظر فيما زبر * لم يخف عليه
ان الاقتداء بالسلف واجب الاتباع * وان ما احدثه خبرهم بالاستحسان
والراي متعين الامتناع * فليس لعاقل ان يصير اليه * ولان يعول عليه
بل يجب طرحه * وان جل قائله * او عظم في اعين الناس فاعله * اذ كل
خير في الاتباع * وكل شر منشؤه الابتداع * ولا ريب ان من انكر ذلك
وام يبرج على ما هنالك * فقد سجد على نفسه بغباوة ابيه * وخفاة عقله
ومرض قلبه * فالتهم المستعان على من غابت شهوته على ديانته وفتن فيما ينقدح
في ذهنه ولم يرتدع عن غبه ووقاحته * (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم

قاله بقمه ورقه بقله افقر الوري

مصطفى السبوطي الحنبلي

غفر الله له ولوالديه

امين

الحمد لله الذي زين السماء بالكواكب * وجعل العلماء سرجا يستضاء بهم
في التوائب * والهم من عباده من شاء لا يفاظ الثائمين * ونصب من اراد
منهم لانقاذ الهالكين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق
بالصواب * وعلى اله وصحبه مائناح طير وآب (اما بعد) فلما انحفت بالنظر
الى هذه الرسالة المسماة بشفاء العليل وبل الغليل * في حكم الوصية
بالختمات والتهليل * على مذهب النعمان * نخيل لي من حسناتها انها
عقد جان * اوروضة بستان * فاولعت بها حق اسمرت فيها
الاجفان * فرأيتها ذات افنان * محدقة بشقائق النعمان * مسيجة بالورد

والسوسان * فله در مؤلفها على ما اجاد فيها وابدع * ولدرر الفوائد
اودع * فقد انقطت مما نثر قلمه من الدرر * وسرحت الطرف في تلك
الغرر * وكيف لا ومستندها الطريقة الحمديّة * ومعظم الكتب الفقهيّة
مؤيدة مع المعقول بالمنقول * ومع الفروع بالاصول * فجاءت على منوال
لم يسبق اليه * ونظم لم يلحق عليه * فاعذتها بزب الفلق * من كيد
الحاسد وبالعلق

وقلت

ايا ابن العابدين وقيت شرا * من الحساد في جنح اللبالي
وطوقت الامانة فيك جبرا * فلا تخشى وطأ اوج المعالي

ثم تأملت هذه الرسالة فرأيتها صغيرة الجرم * لكنها غزيرة العلم * كؤلّفها
فانه مع حداثة السن * هو كبير في الفن * ويستدل بعرف طيّها * على
فضل مؤلفها وابيها * ومع ذلك وان خالف فيها صاحب الجوهرة
الحدادي * والحاوي للراهدى * لكنه مشى فيها على ما هو المشهور من
المذهب * والمعول عليه من المطلب * فان كتب المذهب بما نقله فيها طائفه
والعبارات في المسئلة واضحة * بقرى الله جامعها الخير في دنياه واخراه
ووفقنا واياه * لما يحبه ويرضاه * بحاج سيدنا محمد خير انبياء واصفياء * ورزقنا
الاخلاص في العلم والعمل بحاج سيد الانام * وفقنا واياه والمسلمين حسن
الختام
رقه بيناته وقاله بلسانه عمر بن احمد
المجتهد لقبا الحنفى مذهبها

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل نبال العلماء مرآة مصيبيه * وصير الحائدين
عن دينه تغرضا فهمى لهم مصيبيه * والصلاة والسلام على من
(بشر بعته)

بشريعته رفع مقام العلماء * وعلى اله واصحابه الصادعين بالسنة
واستنتهم جميع الرؤاء (اما بعد) فاني لما وقفت على هذا التأليف المنيف
الجامع لما تشقت ولم يجتمع في تأليف * واعملت فيه الافكار * واجتهدت
في حداثته الانظار * وسمعت ارج اضافته * واشتغقت بآراء شفاوته
واستشمت بآرقه * واستطرت وادقه * وعرفت مزهره ووارقه * فرأيت
ثمرات الصواب في الكمال بآمنه * وشموس الحق في آفاقه طالعها * فحينئذ
انشدت قول القائل * حيث لا غرو فيه لقائل

شعر

لك الله ما ادرى اسمر لحاظها * تكسر فيه الغنج ام ذلك السحر
ولم ادر حتى بان لي در ثغرها * بان عقار الدن يسكنها الدر

غبره

وان شم نجدى شذى منه فأنحا * تذكر حيا بالعذيب ومترلا

فله در جامعه من محقق * وفي كل علم مدقق * فانه قد اجاد * وامعن
وافاد * واتقن فيما هو المقصود والمراد * فن تأمله منصف لم يكن له
راد * وعند ذلك تمثلت بقول من قال * مع بعض تعبير في المقال

مبيناً سنة في الدين قد درست * وموهنا قول من في ذلك قد وهوا
بافوز قوم نحو هذا السبيل ولم * يصغوا لو اش دنت في فهمه المهم
والفضل يا قومنا للخبير قد طلعت * شموسه فاستضاء السهل والعلم
فجمع القول وهو الحق مجتهدا * في النقل موضح ما يصبو له الفهم
قد فاق حتى على اهل العلى فلذا * بعزاه الفضل والتحقيق والكرم
مجد النفس اعني ابن اعبدها * باحسنه علما يزهو به علم

وقد ظهر مما نقله المومني اليه عن أئمة مذهبه انه هو الحق كيف وقد
فرض على هذا السفر الامام الطحطاوى * الذي هو لكل علم حاوى

وما نقله عن شيخ الاسلام وتلميذه ابن القيم من ان الاجارة على قراءة القرآن غير صحيحة هو مذهب الامام احمد بن حنبل وما نقل عن الامامين مالك والشافعي فكذلك على ما نقله النووي والعيني والعهدة عليهما فبان الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فليس على المصنف مطعن اطاعني ولا مقال لماثن * الا ان يكون مكابرا او حاسدا فنعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف * ويصد عن جيل الاوصاف

شعر

فقل لاناس يحسدون لآمة * متى حسدوا الاذى يضر مفضلا
هو الفضل طيب والحسود يشبهه * اشاعة نار عرف عود و مندلا
والله يحفظنا من الخطأ والخطل * ويحمينا من الزلزال * وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين * والحمد لله رب العالمين

نقحه خويدم الطلبة غنام بن

محمد التجدي الحنبلي

صفي عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح سبيل الرشاد لمن اتخذه سبيلا * وازم اهل
الاخلاص كلمة التقوى اذ كانوا احق بها واهلها وما بدلوا تبتهلا
فسبحان من اسعقهم في طاب مرضاته والدعاء الى جناته ولم يشتروا
بآياته ثمنا قليلا * وصاوته وسلامه على من اقام به على عباده الحجج
واوضح به الحجج * وقطع به المعضد * ولم يجعل لاحد اراد الوصول
اليه على غير طريقه وصولا * وعلى آله واصحابه الذين بذلوا نفوسهم
في محبته ونصرته وصبروا على ذلك صبرا جيلا * وتابعهم بالكشف عن
سنته الغراء كل مله * الجالين عن ارجائها كل مدله * من قام بهم
الكتاب وبه قاموا فكهم احيوا لا يلبس قتيلا * فله ما تحمله المتحملون
لاجله * ابتغاء لمرضاته وفضله * فاعقبهم الصبر على ذلك سرورا

(طويلا)

طويلاً (أما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة * الخالية عن الاطناب
والملالة * فوجدتها فريدة في بابها * متزينة لخطابها * مفهومة لطلابها * صحيحة
النسب * عالية المقدار والحسب * لا يتقنى من الخطاب الا الاكفاء * ولا تزيع
السمر الا لذوى الاصغاء * وحين سمرت طرف الطرف القاصم
واعملت فكر الفكر القاتر * في تأمل نبت رياضها الزواهر * ورويت بالسكرع
من غديرها الذاهر * تحققت انها من غيب السما * وانها من آثار من لم
يورث ديناراً ولا درهما * فشعنت نور تلك الرياض فزال ما بي من
الغله * وارتشفت من نواحي الغدير فلبت الغله

وقلت

لما رأينا العايدى لآخ لنا * داعى الى الله باصدق اقوال
من ذا يجاريه في علاه وقد * ساعفته جيوش النصر والاقبال

قله دريمين اعلمت البراع في تحبير طروسها * ولله فكر امام كشف
القناع عن وجه عروسها * حتى بدا حسنهما للناظرين عيانا * وطأ طأ اهل
الفضل رؤسهم له اذعاناً * وخجل اصحاب الفن حياء من بروزها * وقاز
اهل الصدق بوصالها وحوزها * كيف لا وقد بين صحة النسب * وغاص
لجة البحر فظفر بما طلب * فاطفاً الله نار حاسديه * واقام الحجة على
معانديه * وخابت آمالهم من الصفة الزاجحة * وباؤا باوزار الحرفة
الفاضحة * ونودى على المائل بقول القائل

فنفسك لم ولا تلم المطايا * ومث كذا فليس لك اعتذار

فلا زالت احاديث فضائله العالية مرفوعة * ولا برحت فرائد مقالاته
الجليلة مسموعة * فاظنك بما اوراه من التحقيق والعرفان * من مذهب
امامه النعمان * وما نقله عن امام دار الهجرة مالك * وعن ابن
المصطفى ظاهر المسالك * على ما نقله الحافظ الشهير * والمحدث الكبير

بدر الدين محمود العمري وعن الحافظ المتوفى * والراشد المتوفى * الفاضل
التقي * محي الدين النووي * وما نقله عن شيخ الاسلام ابن تيمية التقي * وتلميذ
ابن عبد الله الدمشقي * وهو مذهب امامنا الميراث * والخبر المفضل * ابن
عبد الله احمد بن محمد بن حنبل * فنسأل الله ان يسلك بنا صراطه المستقيم
صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
والحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه اجمعين * كتبه من لاشي وعمله سي
محمد بن عمر الكاتب الجدي

عقرا له
الله

تم طبعها في مطبعة معارف ولاية سورية الجليلية مشعولة بتصميم
الحقير ابن الخير عابدين عفا الله عنه في منتصف جمادى
الاولى سنة احدى وثلاثمائة
والف